الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم في الجزائر في إطار منحنى فيليبس

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

- عياشي شيماء

تحت إشراف:

- د. صيد فاتح

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
لشهب مسعود	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	رئيسا
صيد فاتح	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	مشرفا
بو الشعور شريفة	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة ★ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ★ فريق ميدان تكوين العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

(ملحق القرار 933 المؤرخ في 2016/07/20)

أنا الممضي أسفله الطالب: عباسني سميرة .....

تاريخ الميلاد 1995/07/01 ب الحروش .....

عنوان الاقامة: حي الشهيد أحمد بوالريش مبنى رقم 03 .....

القسم: العلوم الاقتصادية .....

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي .....

رقم التسجيل: 151536009197 .....

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم في الجزائر في إطار منحنى فيليبس .....

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: صبيحة فاتح .....

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي، وهذا وفق ما ينصه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

29 جوان 2021

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

مصادقة على توقيع الأستاذ
الموضوع أعلاه
بالحروش في 2 جوان 2021
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبالتفويض عنه
عضو الإدارة الإقليمية
دنيازاد بوجعيط

الاسم واللقب والتوقيع

عباسني سميرة

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتوضع في الصفحة الاولى من المذكرة بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهـداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من وضع حجر الأساس لمسيرتي.. من كان دافعا لي دوما نحو التفوق.. من أستمد عزيمتي منه

والدي العزيـز

إلى من ربتني على حب العلم.. من كان دعاؤها سر نجاحي.. من غمرتني بدعمها وتشجيعها

والدتي الحبيبة

إلى من بهم أشد أزري وأرسم بسمتي

إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى رفاق دربي وتجاربي في الحياة

صديقاتي

إلى البُرعمة

أسينات جنة الرحمن

إلى زملاء وزميلات دفعتي ولكل من علمني

إلى كل من تعب لأجلي وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

أهدي عملي هذا

شكـــر وتقديـــر

انطلاقا من قول رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، ولنرد الفضل لأهل الفضل، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر بعد شكر الله تعالى لكل من كان له دور في تشجيعي وتحفيزي لإتمام هذه المذكرة.

وأخص بالشكر الأستاذ **فاتح صيد** لإشرافه على هذا العمل، وعلى إرشاداته وتوجيهاته أثناء إنجازي له، كما ولا أنسى شكر الأستاذ **نور الدين بوالكور** لما أعطاني من وقته وجهده فيما يخص الدراسة القياسية، فبارك الله فيهما ونفع بهما وبعلمهما.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه وذلك لتفضلهم بقراءة المذكرة وتصويبها من الخلل، فجازاهم الله خير الجزاء.

وأخيرا أشكر كل من كان له فضل في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، من خلال تطبيق الدراسة التي قام بها ألبان ويليام فيليبس على الاقتصاد الجزائري وتقدير معادلة منحنى فيليبس، وذلك بالاعتماد على طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتقدير وباستخدام بيانات حول المعدلين في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) هي علاقة عكسية، أي إمكانية تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، منحنى فيليبس، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجزائر.

Summary

This study aims to measure and analyze the relationship between unemployment and inflation in Algeria during the period (1990-2019), through the application of Alban William Philips study on the Algerian economy and the estimation of the Philips curve equation, using quantitative and estimate methods, and using data on the two rates in Algeria during the study period.

The study found that the relationship between unemployment and inflation in Algeria during the period (1990-2019) is an inverse relationship; it means the possibility of applying the Philips curve to the Algerian economy during the study period.

Keywords: unemployment, inflation, Philips curve, consumer price index, Algeria.

الفهرس

الموضــوع	الصفحة
بسملة	
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**أ – ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والتضخم	**6-44**
تمهيد الفصل الأول	**6**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والتضخم	**7**
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة	**7**
الفرع الأول: ماهية البطالة	**7**
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبطالة	**11**
الفرع الثالث: آثار البطالة وأساليب معالجتها	**12**
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم	**15**
الفرع الأول: ماهية التضخم	**15**
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	**19**
الفرع الثالث: آثار التضخم وأساليب معالجته	**26**
المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم	**30**
المطلب الأول: المقاربات الأولية للعلاقة بين البطالة والتضخم	**30**
الفرع الأول: التحليل الكلاسيكي للعلاقة بين البطالة والتضخم	**30**
الفرع الثاني: التحليل الكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم	**31**
المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس	**32**
الفرع الأول: منحنى فيليبس في الأجل القصير	**32**
الفرع الثاني: منحنى فيليبس في الأجل الطويل	**35**
الفرع الثالث: العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي	**39**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**41**

المطلب الأول: الدراسات السابقة	**41**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**42**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثاني: البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)	**46-79**
تمهيد الفصل الثاني	**46**
المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر	**47**
المطلب الأول: البطالة والشغل في الجزائر	**47**
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائرية	**47**
الفرع الثاني: المصادر الاستقصائية بخصوص البطالة والشغل	**48**
المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر	**49**
الفرع الأول: الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة	**49**
الفرع الثاني: الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة	**51**
المطلب الثالث: أساليب محاربة البطالة في الجزائر	**52**
الفرع الأول: برامج خلق النشاطات	**52**
الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**53**
الفرع الثالث: برامج التشغيل المؤقت	**54**
المطلب الرابع: تطور معدلات البطالة في الجزائر	**55**
المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر	**57**
المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر	**57**
الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	**57**
الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي (PGDP)	**61**
المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر	**64**
الفرع الأول: توسع الإنفاق الكلي في الجزائر	**64**
الفرع الثاني: الإفراط في الإصدار النقدي	**64**
الفرع الثالث: التضخم المستورد إلى الجزائر	**64**
المطلب الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر	**65**
الفرع الأول: السياسة النقدية للحد من التضخم	**65**
الفرع الثاني: السياسة المالية للحد من التضخم	**66**
المطلب الرابع: تطور معدلات التضخم في الجزائر	**67**
المبحث الثالث: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر	**70**

المطلب الأول: تحديد النموذج القياسي للعلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر في إطار منحنى فيليبس	**70**
الفرع الأول: نموذج العلاقة غير الخطية بين متغيرين	**70**
الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة	**72**
المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة وبياناتها	**73**
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	**73**
الفرع الثاني: بيانات الدراسة وإجراءاتها	**74**
المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	**74**
الفرع الأول: الارتباط بين المتغيرين	**75**
الفرع الثاني: حسابات منحنى فيليبس في الجزائر للفترة (1990-2019)	**75**
الفرع الثالث: تفسير النتائج	**77**
خلاصة الفصل	**79**
خاتمة	**81-82**
قائمة المراجع	**83-91**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	55
(02)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	59
(03)	تطور معدل النمو للرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	62
(04)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	68
(05)	معامل الارتباط بين معدل البطالة والرقم القياسي لأسعار المستهلك	75
(06)	حسابات منحنى فيليبس في الجزائر للفترة (1990-2019)	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	العلاقة الميكانيكية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار	21
(02)	كيفية ارتفاع الأسعار مع زيادة الطلب الكلي الفعال أو الإنفاق القومي الإجمالي	23
(03)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند الكلاسيك	31
(04)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند الكينزيين	32
(05)	منحنى فيليبس	34
(06)	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	38
(07)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	57
(08)	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	61
(09)	تطور معدل نمو الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	63
(10)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	69
(11)	البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	78

مـقـدمــة

مقدمـــة

تسعى بلدان العالم على اختلاف درجة تقدمها ونموها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛ وفي طريقها إلى ذلك تواجه مجموعة من العراقيل والتحديات التي تقف أمام تحقيق هدفها وسعيها لنموها وتطورها، ومن بين أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل هاجسا وتحديا دائما لمعظم اقتصاديات العالم المتقدمة أو النامية على حد سواء نذكر مشكلتي البطالة والتضخم.

فظهور مشكلة البطالة يعد أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، ويمكن أن ينتج عنها العديد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية وكذا تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، فهي تعني تعطيل القدرات، هدر الطاقات، سوء توزيع الدخل على مختلف شرائح المجتمع، وتراجع مستوى المعيشة وما ينجر عن كل هذا من مشاكل وتعقيدات اجتماعية وربما سياسية.

أما التضخم فهو مؤشر يدل على وجود خلل ما في دوران الاقتصاد دورته الصحيحة الكاملة، وله آثار غير مرغوب فيها في النشاطات الاقتصادية المختلفة ومعدلات النمو الناتجة عنها، كما له انعكاسات سلبية على فئات معينة من أفراد المجتمع كالفقراء وأصحاب الدخل المحدود من خلال الارتفاع في الأسعار.

ولقد شكلت دراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم محور اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، وامتد هذا الاهتمام إلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية محاولة منهم لمعرفة الأسباب التي أدت لنشوء هاتين الظاهرتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، حيث تعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين المشكلتين باختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم، وقد حفزت الدراسة التي قام بها ألبان ويليام فيليبس على القيام ببحوث عملية كثيرة حول العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية لم تكن بعيدة عن مشكلتي البطالة والتضخم اللتين نتج عنهما مخاطر كثيرة انعكست سلبا على المجتمع الجزائري وأدت إلى هدر الموارد البشرية والطبيعية والمالية؛ لذا تسعى الجزائر جاهدة للتحكم في معدلي البطالة والتضخم، والتقليل من الآثار الناجمة عنهما، وذلك عن طريق إتباع سياسات معينة ووضع برامج اقتصادية تهدف لرفع معدل النمو وتحسين القدرة الشرائية للنقود. وعلى ضوء ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما هي طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف فسرت مختلف النظريات الاقتصادية العلاقة بين البطالة والتضخم؟
- ما هو واقع البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟
- ما هي مختلف السياسات التي اتبعتها الجزائر للحد من الآثار السلبية للظاهرتين؟

- ما مدى تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة

لدراسة الإشكالية قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- ذهبت النظريات الاقتصادية إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية غير خطية.
- عرفت كل من البطالة والتضخم في الجزائر تقلبات من سنة إلى أخرى خلال الفترة (1990-2019).
- اتبعت الجزائر سياسة نقدية ومالية لمكافحة التضخم، وبرامج إصلاحية لمكافحة البطالة.
- قد يتحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة مبررات موضوعية وشخصية لاختيار هذا الموضوع رغم عدم حداثته نذكر منها:

- أهمية الظاهرتين محل الدراسة، فالمجتمع أصبح همه الوحيد طلب التخفيض من معدلات البطالة والتضخم.
- الميل الشخصي للموضوع كمجال للبحث.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ظاهرتي البطالة والتضخم وأهم مسبباتهما وعرض مختلف النظريات المفسرة لهما.
- فهم العلاقة بين البطالة والتضخم في المديين القصير والطويل.
- تتبع واقع وتطور البطالة والتضخم وأسباب حدوثهما في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019).
- التحقق من طبيعة العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم في الجزائر من خلال تقدير علاقة منحنى فيليبس والخروج بمجموعة من النتائج الشارحة والمفسرة لهذه العلاقة خلال الفترة (1990-2019).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- معالجة موضوع مهم في اقتصاديات الدول النامية وخاصة في الاقتصاد الجزائري وهو العلاقة بين البطالة والتضخم وأهميته في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- محاولة تحليل تطور ظاهرتي البطالة والتضخم باعتبارهما من الأمور التي ينبغي إعطاءها أهمية نظرا لآثارهما السلبية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.
- إعطاء حيز للدراسة القياسية التي من شأنها أن تعطي فكرة شاملة عن صحة النظرية الاقتصادية ومدى تطابقها مع الاقتصاد المحلي خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة

لهذه الدراسة حدود مكانية وزمنية نوضحها كما يلي:

الحدود المكانية: تم التطرق لمختلف الجوانب المحيطة بالبطالة والتضخم وطبيعة العلاقة بينهما في الجزائر.

الحدود الزمنية: امتدت فترة الدراسة الخاصة بقياس العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2019.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على مزيج من المناهج وهي كالتالي:

- المنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري للبطالة والتضخم والعلاقة بينهما.
- المنهج التاريخي والمنهج التحليلي عند تحليل تطور معدلات البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- المنهج القياسي عند قياس العلاقة بين البطالة والتضخم ومدى تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019).

صعوبات الدراسة

- اختلاف البيانات والإحصائيات من مصدر إلى آخر مما شكل بعض الصعوبة في اختيار المعلومة الأنسب.
- تشعب واتساع الموضوع مما سبب صعوبة في التحكم فيه.

هيكل الدراسة

لتسهيل دراسة هذا الموضوع قسمناه إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للبطالة والتضخم، حيث يتطرق إلى الجوانب النظرية والفكرية لظاهرتي البطالة والتضخم من تعاريف، طرق قياسهما، أنواعهما، أسبابهما، وتفسير الظاهرتين وفقا للآراء المختلفة، بالإضافة إلى آثارهما وسبل علاجهما، ثم إلى العلاقة بينهما في النظريات الاقتصادية ووفقا لمنحنى فيليبس في الأجلين القصير والطويل.

الفصل الثاني: جاء بعنوان البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)، حيث تم التطرق لواقع ظاهرتي البطالة والتضخم وتطورهما في الجزائر خلال فترة الدراسة وتوضيح الأسباب المؤدية لحدوثهما والأساليب المتبعة للحد منهما، وهذا بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

ثم انتقلنا إلى الجانب التطبيقي الذي قمنا فيه بدراسة مدى تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019) وذلك باستخدام أدوات القياس الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والتضخم

تمهيد:

يعتبر مفهوم كل من البطالة والتضخم من المفاهيم التي حظيت بأهمية كبرى في المجتمعات من حيث البحث والتحليل، باعتبارها من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم الاقتصاديات، لذلك استحوذ موضوع توأمي السوء (البطالة والتضخم) بشكل رئيسي على اهتمام أصحاب القرارات السياسية والباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي، في محاولة للوصول إلى حلول مثلى للقضاء أو التخفيف من الظاهرتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وقد تعددت النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة والتضخم باختلاف المدارس الفكرية بداية من الفكر الكلاسيكي وحتى الفكر الحديث، لتظهر بعدها دراسات ربطت بين الظاهرتين في اقتصاد معين أبرزها دراسة ويليام فيليبس .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لكل من ظاهرتي البطالة والتضخم، بدءً من التعاريف، الأنواع، الأسباب وطرق القياس، مرورا بأهم النظريات المفسرة للظاهرتين وأساليب معالجتهما، لنتطرق فيما بعد إلى العلاقة بينهما، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والتضخم؛

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والتضخم

نظرا لأهمية البطالة والتضخم وآثارهما السلبية في مختلف الاقتصاديات، وباعتبارهما المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم الأساسية لكلتا الظاهرتين وتفسيرهما في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

تعتبر البطالة ظاهرة ذات صفة عالمية سواءً كان المجتمع متقدما أو ناميا، لذلك شغلت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي كونها من أخطر المشاكل على مستوى الاقتصاد الكلي، لذا ارتأينا في هذا المطلب أن نعرض صورة شاملة عن معنى البطالة وكيفية قياسها، إضافة إلى مختلف أنواعها وأسبابها وأهم النظريات المفسرة لها، مع ذكر آثارها وطرق معالجتها.

الفرع الأول: ماهية البطالة

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغتها لكنها اتفقت في المعنى الأساسي لها وفي كيفية قياسها، كما تعددت تصنيفات البطالة وأسبابها تبعا للعوامل التي ترتبط بها.

أولا: تعريف البطالة وقياسها

تعرف البطالة Unemployment وفقا للمفهوم العلمي بأنها: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عن المستوى الممكن تحقيقه"[1].

كما تعرف البطالة على أنها "حالة يعجز فيها القادرون والمستعدون للعمل عن إيجاد عمل مناسب مدفوع الأجر"[2].

وحسب توصيات منظمة العمل الدولية ILO، فالعاطلون عن العمل هم: "مجموع الأفراد الذين هم في سن العمل، ويرغبون به، ويبحثون عنه، ويقبلون به عند مستوى الأجر السائد في السوق، ولا يجدونه"[3].

---

[1]– مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014، ص ص 216-217.

[2] – Kayode A Sajina and others, **the rising rate of unemployment in Nigeria: the socioeconomic and political implications**, global business and economic research journal, vol 3, N° 2, Nigeria, 2014, p 04.

[3]– أحمد سليمان خصاونة، **اقتصاديات العمل والبطالة حالة الأردن (1973-2009)**، دار الياقوت، الأردن، ط 1، 2015، ص 47.

كما يراها البعض على أنها: "الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة"[1].

وعلى العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي: "البطالة هي التعطيل أو التوقف الجبري عن العمل لجزء من القوة العاملة في المجتمع بالرغم من القدرة على العمل، والرغبة فيه، والبحث عنه".

أما معدل البطالة Unemployment rate فيعرف بأنه: "نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة"[2].

تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة[3].

وذلك باستخدام الصيغة التالية[4]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

القوى العاملة تشمل الأفراد الذين في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا.

القوى العاملة = العاملون + العاطلون

حيث يقصد بـ[5]:

- العاملون: كل من له عمل (يشتغل).
- العاطلون: هم الأفراد القادرون على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

---

[1]– محمد طاقة، حسين عجلان، **اقتصاديات العمل**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2008، ص 141.

[2]– نور الدين بوالكور، **تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970–2015) في إطار منحنى فيليبس**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 16.

[3]– سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التقنيات الكمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009–2010، ص ص 4–5.

[4]– إسلام عبد الله علي حسن، **محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990–2014)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 18.

[5]– علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية–تطبيقية)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2005، ص 12.

ويستبعد من القوى العاملة[1]:

- الأفراد دون سن معينة: هم الأفراد دون سن العمل القانوني وهو 15-16 سنة فما دون؛
- الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش وهو 65 سنة فما فوق؛
- الأفراد من فئات معينة: المرضى، التلاميذ، طلاب الجامعات، ربات البيوت، الأفراد الذين لا يبحثون ولا يرغبون في العمل.

على الرغم من بساطة حساب معدل البطالة، غير أن تحديد هذا المعدل يصبح مشكلة عند التطبيق العملي فهناك عدة صعوبات نذكر منها[2]:

- عدم توفر المعلومات الكافية والإحصائيات الدقيقة؛
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة عن البطالة في القطاعات المختلفة، الأعمار، الجنس؛
- يوجد عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

ثانيا: أنواع البطالة وأسبابها

هناك أنواع متعددة للبطالة، تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لأسباب البطالة حيث تختلف من مجتمع لآخر.

1- أنواع البطالة

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي:

- **البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment:** تظهر لفترات قصيرة في العادة، والناتجة عن تغيير العمل من قبل العمال سعيا وراء ظروف عمل أفضل[3].
- **البطالة الهيكلية Stractural Unemployment:** تحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى إلغاء بعض الأعمال في الاقتصاد وفي نفس الوقت تؤدي إلى إحداث أعمال ووظائف جديدة[4]، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة[5].

---

[1]-علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2007، ص 245.

[3]- لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014، ص 158.

[4]- خالد محمد الزواوي، **البطالة في العالم العربي المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، مصر، ط 1، 2004، ص 160.

[5]- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، بدون طبعة، 1998، ص 27.

- **البطالة الدورية Cyclical Unemployment:** تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة[1].

إضافة إلى الأنواع السابقة الذكر، يستعمل الباحثون في الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى للبطالة نذكر أهمها فيما يلي:

- **البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية Voluntary and Involuntary Unemployment:** البطالة الاختيارية هي "الحالة التي يرغب فيها الأفراد في ترك وظائفهم الخالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملاءمة للقدرات والطموحات"[2].

وبالنسبة إلى البطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه[3].

- **البطالة المقنعة Disguised Unemployment:** هي"حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر. فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج"[4].

2- أسباب البطالة

إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع، ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، حتى أنها تختلف من داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى. وفيما يلي سنحاول حصر أهم أسباب البطالة، والتي قد تنتشر في أي مجتمع كان[5]:

- **النمو السكاني:** يعد النمو السكاني من الأسباب الاجتماعية التي تنجم عنها البطالة، حيث أن نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر وهذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية.

---

[1]- وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010، ص 19.

[2]- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2007، ص 16.

[3]- محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2014، ص 222.

[4]- خالد واصف الوزني، حسين أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 10، 2009، ص270.

[5]- صالح أحمد علي جامع، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، ط 1، 2018، ص 266.

- **الاعتماد على كثافة رأس المال:** حيث حلت الفنون الإنتاجية لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثروة العلمية والتكنولوجية على العمالة.
- **الكساد الاقتصادي:** وهو ما يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج.
- سوء السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

كانت البطالة مجالا لصراع فكري كبير بين المفكرين الاقتصاديين، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة بين النظريات المختلفة في هذا الصدد.

أولا: النظرية الكلاسيكية

يؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظف الكامل لكافة عناصر الإنتاج، بما فيها عنصر العمل. وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا ترك سوق العمل حراً عند مستوى العمالة الكاملة، بحسبان أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح الأعمال، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه، لكن هذا يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة وسط العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن التوظف الكامل وبالتالي فإن الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفق الفكر الكلاسيكي[1].

ثانيا: النظرية الكينزية

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل. وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن ينتج ارتفاعا في الطلب على العمل[2].

حيث ترتبط البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، حيث

---

[1]– إسلام عبد الله علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص22–23.

[2]– حميد مقراني، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988–2012)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، الجزائر، 2014–2015، ص ص 75–76.

يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتًا[1].

ثالثا: النظرية الماركسية

يرى كارل ماركس والمنتمين إلى مدرسته الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم إلى زيادة الاستثمارات، وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور والدخول الموزعة لا تزيد بنفس النسبة، والنتيجة أنه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلع وتزايد للمخزون، وانخفاض نسبة المبيعات مما يؤدي إلى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف إنتاجها، ويقود إلى تفشي ظاهرة البطالة الإجبارية بصورة غير عادية[2].

رابعا: نظرية البحث عن عمل

طبقًا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل، الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكًا اختياريًا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة[3].

خامسا: التفسير التكنولوجي للبطالة

تتجسد هذه النظرية في أفكار" كوندراتيف" و"جوزيف شومبتر" وعند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ كوندراتيف أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة[4].

الفرع الثالث: آثار البطالة وأساليب معالجتها

تعددت آثار البطالة وتداخلت فيما بينها فقد تؤدي الآثار النفسية إلى آثار اجتماعية ومنه إلى آثار اقتصادية وسياسية، لذلك أخذت الدول على عاتقها مسؤولية مكافحتها والحد منها.

أولا: آثار البطالة

---

[1]– ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية–التحليل الاقتصادي الكلي–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2009، ص337.

[2]– مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية–**، دار الحامد، الأردن، ط 1، 2009، ص 244.

[3]– حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[4]– المرجع نفسه، ص 77.

تتمثل أهم آثار البطالة فيما يلي:

1- الآثار الاجتماعية

للبطالة آثار اجتماعية خطيرة لا يمكن الاستهانة بها، فالأشخاص الذين لا يملكون وظائف أو الذين فقدوا وظائفهم يتعرضون إلى مخاطر عدة نذكر منها[1]:

- الجريمة والانحراف: الذين لا يتمكنون من الحصول على عمل لتوفير متطلبات المعيشة، خاصة منهم الشباب، يلجؤون للسرقة والاحتيال والانحراف.
- زيادة البؤس والمعاناة الإنسانية، وتجريد الأفراد من مصادر رزقهم وقوت يومهم.
- الهجرة: بعض الشباب يجدون الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكل البطالة، وأن العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل.
- تؤثر البطالة سلبا على الحالة النفسية للفرد، حيث يشعر بالإحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أجل البطالة. ومما لا شك فيه أن تأثير مثل هذا الشعور على المجتمع المتعطل هو تأثير مدمر.

2- الآثار الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية، يؤدي وجود البطالة إلى هدر جزء من الطاقات الإنتاجية في المجتمع، ومن ثم يظل الدخل منخفضا وتقل الرفاهية الاقتصادية للأفراد[2]. ويتضح ذلك من خلال ما يلي[3]:

- هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها على الوجه الأكمل.
- تعتبر البطالة ضياعا حقيقيا للموارد الاقتصادية، فهي فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم هذا لن يعوض ما فقد أثناء مرحلة البطالة.
- تراجع وتآكل في رأس المال البشري، حيث أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالصدأ والاضمحلال.
- انخفاض الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، بسبب قلة الادخار.

3- تكاليف البطالة

[1]- صالح أحمد علي جامع، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الدار الجامعية، مصر، ط 1، 2010، ص 252.

[3]- صالح أحمد علي جامع، مرجع سبق ذكره، ص ص 267-268.

تتمثل التكلفة الاقتصادية للبطالة في الإنتاج الضائع، أي السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها باستخدام هذا الجزء من القوة العاملة الذي لا يعمل. متمثلا في الفرق بين ما كان يمكن تحقيقه من إنتاج السلع والخدمات عند التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، والإنتاج الفعلي المحقق عند وجود حجم ما من البطالة ويعبر عن هذا الفرق بعبارة فجوة مجمل الناتج القومي[1].

كما يلاحظ أن المدفوعات التي تضطر الحكومة إلى منحها للعاطلين، إما في صورة إعانة عن البطالة أو مساعدات حكومية، تؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية العامة. كما أن مستويات الأجور الحقيقية تتجه نحو التدهور السريع وتكثر الأشغال والنشاطات ذات التوظيف المؤقت وهو ما يؤثر على مستويات تذبذب الناتج ومنه على بروز تكاليف سياسية واجتماعية باهظة لظاهرة البطالة[2].

ثانيا: أساليب معالجة البطالة

تعددت الحلول المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية، ونستعرض بعضا منها فيما يلي[3]:

1- ترى المدرسة التقليدية أن الدورة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجرد ظاهرة نقدية بحتة، تتعلق بالتوسع والانكماش في كمية عرض النقود ووسائل الدفع، وعلى اعتبار أن البطالة السائدة تكون اختيارية أو احتكاكية، فإن الأجور كفيلة برفع الكمية المعروضة من العمل مقارنة بتلك المطلوبة للوصول إلى مستوى التشغيل التام.

2- أما أنصار المدرسة الكينزية الحديثة فإنهم يرون علاج البطالة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي حتى ولو صاحب ذلك زيادة في معدلات التضخم. وبما أن سوق العمل تتطلب أيدي عاملة مؤهلة، فإنهم يقترحون إجراء دورات وبرامج تدريبية وتكوينية لها، لتكييفها مع المتطلبات الجديدة، ويقترحون أيضا الرجوع إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي من شأنها خلق فرص عمل أكثر.

3- يوجد من المدارس من يرون أن البطالة لم تعد أزمة "كم" بل أصبحت أزمة "كيف" ولا يمكن حلها بزيادة الطلب الكلي الفعال، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة، ويرى أنصار هذه المدارس أن الخروج من أزمة البطالة يكون عن طريق التوسع في مجال الخدمات الإنتاجية مثل: الخدمات الصحية، الخدمات السياحية، خدمات الأمن...إلخ.

رغم الأساليب والطرق المقدمة من طرف مختلف المدارس لعلاج أزمة البطالة، إلا أن المشكل يبقى مطروحا ويؤرق الكثير من الدول، وهذا ما أدى ببعض الخبراء والمنظمات الدولية إلى اقتراح بعض الحلول العاجلة مثل:

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2]- صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2009، ص 272.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2010، ص ص 241-245.

الرفع من معدلات النمو التي من شأنها زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل، لكن على أرض الواقع هناك من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول غرب أوربا، حققت معدلات مرتفعة من النمو دون إحداث فرص عمل جديدة، لذا فإن الاعتماد على هذا الاقتراح أصبح يعتريه شيء من الشك[1].

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتضخم

إن التضخم ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات الوطنية في العالم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، لذا سنحاول في هذا المطلب تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة، من خلال التطرق لمفهومها ومختلف النظريات المفسرة لها، إضافة إلى أساليب معالجتها.

الفرع الأول: ماهية التضخم

تعددت التعريفات المتعلقة بظاهرة التضخم وسبب هذا التعدد هو المنظور الذي تركز عليه هذه التعريفات المختلفة، كما تعددت طرق قياسه، أنواعه وأسبابه تبعا لمعايير وأسس مختلفة.

أولا: تعريف التضخم وقياسه

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها الفكر الاقتصادي لمشكلة التضخم Inflation، فإنه لا يبدو أن هناك إجماعا من الجانب الاقتصادي على تعريف معين لهذا الاصطلاح بحيث:

يعرف البعض التضخم بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول"[2].

كما عرفه البعض الآخر على أنه "كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[3].

وعرفه كينز بأنه "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج"[4].

إلا أن المعنى المتداول بكثرة بين جل المفكرين الاقتصاديين حول التضخم هو أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية[5]. فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المتقطعة في الأسعار، كما أنه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات[6].

ويتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد أو القوة الشرائية له في وقت معين[1].

---

[1]– ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[2]– نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ط 1، 2007، ص 13.

[3]– غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب للنشر، مصر، ط 2، 1996، ص 14.

[4]– المرجع نفسه، ص 20.

[5]– محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2018، ص 572.

[6]– محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ط 1، 2012، ص 489.

وبصفة عامة يمكن تعريف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وليس سلع معينة، وذلك لفترة زمنية طويلة، مما يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود".

ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار(في سنة ما)} - \text{المستوى العام للأسعار(في سنة سابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة سابقة)}} \times 100$$

وهناك عدة مؤشرات لتوضيح حركة التغير في الأسعار وبالتالي قياس التضخم ومن أهمها:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

ينصرف مفهوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقوم بشرائها القطاع العائلي في المدن. ويتضمن هذا الرقم القياسي أسعار السلع والخدمات مثل: المواد الغذائية، المساكن، الملابس، والأحذية والسلع الأخرى التي تستهلكها الأسرة[3].

ويتم حساب هذا الرقم من خلال الصيغة التالية[4]:

$$CPI = \frac{\text{سلة السلع في سنة الأساس x أسعار السنة الجارية}}{\text{سلة السلع في سنة الأساس x أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

حيث سلة السلع تشمل وحدات معينة من الغذاء والملابس والسكن والخدمات الأخرى.

2- الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDPD)

يقدم هذا الأسلوب مقياسا شاملا لمعدل التضخم لأنه يقيس تغيرات الأسعار لكل السلع والخدمات وليس مجرد سلة معينة من السلع كما هو الحال في أسلوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط. ويتم حساب منخفض الناتج المحلي الإجمالي الضمني من خلال الصيغة التالية[5]:

---

[1]- حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018، ص 4.

[2]- خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[3]- حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 5، 2016، ص 166.

[4]- محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص 572.

[5]- المرجع نفسه، ص ص 573-574.

$$GDPD = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي الاسمي}}{\text{قيمة الناتج المحلي الحقيقي}} X100$$

3- الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI)

ويعرف صندوق النقد الدولي الرقم القياسي لأسعار المنتجين (PPI) بأنه: التغير في أسعار السلع والخدمات في الوقت الذي تغادر فيه مكان الإنتاج أو عندما تدخل عملية الإنتاج. ويشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها[1].

4- الفجوة التضخمية

نظرا لأن الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، كان من الضروري البحث على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار[2]. لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، لما لهذه الفجوة أهمية كبيرة في قياس التضخم، ويقصد بها ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C، الاستثماري I، والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره[3].

ثانيا: أنواع التضخم وأسبابه

تعددت أنواع وأشكال التضخم وكذلك الأمر بالنسبة لأسبابه حيث ذهب الفكر الاقتصادي في دراسته للتضخم على أن له أسباب عديدة.

---

[1]- ناريمان حسام قديح، **محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية (1995-2013)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015، ص39.

[2]- معتصم شاكر محمد كارا، **أثر التضخم على مستويات توزيع الدخل في ليبيا والسودان**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2010، ص18.

[3] - Fatukasi Bayo, **Determinants of inflation in Nigeria: an empirical analysis**, International journal of humanities and social sciences, vol 1, N° 12, Nigeria, p 264.

1- أنواع التضخم

يمكن إجمال أهم أنواع التضخم فيما يلي:

- **التضخم الجامح Hyper Inflation:** وهو الذي يقع عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات كبيرة ومتسارعة خلال فترة زمنية قصيرة، ولذلك يطلق عليه أيضا بالتضخم المفرط أو المتسارع[1].
- **التضخم الزاحف Creeping Inflation:** يقصد به حدوث ارتفاع بطيء مستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية[2].
- **التضخم المكبوت Repressed Inflation:** حيث تقوم الحكومة بمنع الأسعار من الارتفاع حيث تحدد الحكومة أسعار السلع جبريا[3].
- **التضخم المستورد Imported Inflation:** يحدث عندما تعتمد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الأسواق الخارجية ولاسيما تلك السلع التي تعاني أصلا من تضخم أسعارها في تلك الأسواق، مما يجعل التضخم مستوردا[4].

2- أسباب التضخم

تتمثل أهم الأسباب المفسرة للتضخم فيما يلي:

- **التضخم الناشئ عن زيادة الطلب**

ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين، ووفق هذا السبب يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا يقابله زيادة في العرض[5]، مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار لقلة الكمية المعروضة، أو بعبارة أخرى ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، وينشا أيضا نتيجة لعدة عوامل منها[6]:

- زيادة طلب رجال الأعمال على خدمات عوامل الإنتاج التي تتصف بعرضها المحدود مما يقود لارتفاع أسعارها.

---

[1]- محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، مرجع سبق ذكره، ص 489.

[2]- أحمد محمد مندور وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد -كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2006، ص287.

[3]- عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2005، ص 63.

[4]- محمد سلمان العاني، **تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة (2003-2006)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 4، جامعة واسط، العراق، 2011، ص 5.

[5]- محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2019، ص 320.

[6]- صالح أحمد علي جامع، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

- حصول عوامل الإنتاج على دخول مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يقود إلى ارتفاع أسعارها.
- الإنفاق الحكومي على مشروعات التنمية التي تتطلب فترات زمنية طويلة لتحقق إنتاجها وهذا يعني خلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها إنتاج في السلع والخدمات.
- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة الإصدار النقدي، وأن زيادة الطلب الحكومي سيؤدي إلى زيادة الأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج.

- **التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف**

ويسمى أيضا بدفع النفقة أو البائعين، ووفقا لهذا المنظور يكون الارتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هنالك تغير في الطلب، ويقصد بارتفاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة اكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة ما يظهر في ارتفاع تكاليف الأجور، ارتفاع أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار الواردات[1].

- **استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد)**

يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول التي تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر لبيعها في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة، وبالتالي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في الخارج[2].

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة في كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة للتضخم. إلا أن وجود عدة نظريات تناولت هذه الظاهرة لا يعني تناقض وتعارض تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك تتداخل وتتشابك في نواحي عديدة. ونظرا للأهمية الخاصة التي تحتلها ظاهرة التضخم في مجال الدراسات النقدية سنتناول فيما يلي أهم النظريات التي فسرت هذه الظاهرة.

[1]- مصطفى رشدي شيحة، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، بدون طبعة، 1998، ص 594.

[2]- عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 67.

أولا: النظرية الكلاسيكية (النقدية التقليدية)

لقد كانت نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي، حيث كانت هذه النظرية تعنى بتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث ساد اعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود والتضخم، وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود. وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في تحديده لقيمة النقود باعتبارها سلعة من السلع الأخرى، وباعتبار النقود المعدنية سلعة كباقي المعادن، وأنها تخضع في تحديد قيمتها لعدة عوامل، ومنها تلك العوامل المرتبطة بجوانب العرض والطلب[1]. وتقوم نظرية كمية النقود على عدة افتراضات أساسية تتمثل في وجود الاقتصاد دائما عند مستوى التوظف الكامل حيث تصل نسبة تشغيل الموارد إلى 100%، بالإضافة لافتراضها أن النقود ليس لها طلب ذاتي بل تطلب فقط من أجل المعاملات مع ثبات سرعة دورانها[2].

ويرجع التضخم وفقا لنظرية كمية النقود إلى الإفراط في عرض النقود، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي، ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار ويترتب على زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار[3].

ولقد استعان المفكرون الكلاسيكيون في شرحهم للنظرية الكمية النقدية وتبيان دورها في التأثير على حركات الأسعار وتحليل ظواهر التضخم على معادلة المبادلة والتي صاغها فيشر(Irving Fisher)، حيث تتخذ المعادلة الشكل التالي[4]:

$$MV = PT \Rightarrow P = MV/T$$

حيث:

M: متوسط كمية النقود خلال فترة معينة؛

---

[1]– حبيب حمد مفضي الرواحنة، **ديناميكية التضخم في الأردن دراسة قياسية (2000–2010)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2011، ص ص 63–64.

[2]– أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[3]– حبيب حمد مفضي الرواحنة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[4]– أحمد حامد محمد السيد، إبراهيم جابر السيد، **مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك**، دار الجديد للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2020، ص ص 20–21.

V: سرعة دوران النقود؛

P: المستوى العام للأسعار؛

T: حجم المعاملات.

وترى هذه المعادلة بأن التغيرات في قيمة النقود تتناسب عكسيا، وبنفس النسبة مع التغير في كميتها، وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود وحجم المعاملات.أي أنه وفقا لهذه النظرية فإن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع التغيرات في كمية النقود، بحيث ترتفع الأسعار عند زيادة كمية النقود وتنخفض الأسعار عند انخفاض كمية النقود[1]. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): العلاقة الميكانيكية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار

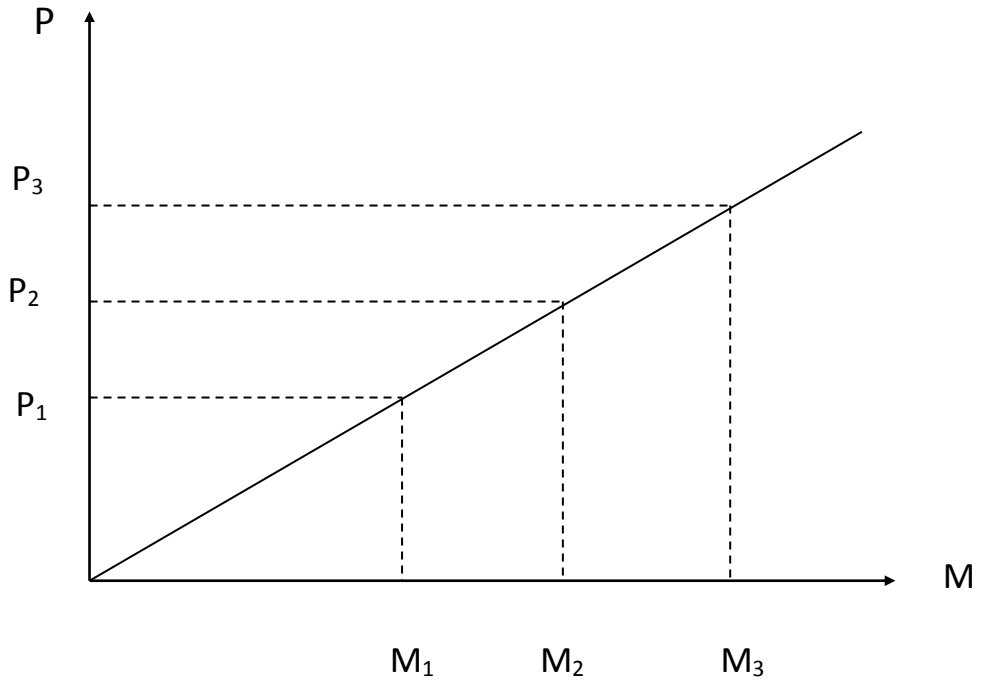

المصدر: محمد أحمد الأفندي، <u>الاقتصاد النقدي والمصرفي</u>، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2008، ص 576.

من الرسم يظهر أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار. الأمر الذي يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية[2].

[1]– نبيل الروبي، **<u>نظرية التضخم</u>**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ط 1، 2007، ص 50.

[2]– محمد أحمد الأفندي، **<u>الاقتصاد النقدي والمصرفي</u>**، مرجع سبق ذكره، ص 576.

ولقد تطورت هذه النظرية على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبريدج وأخذت صيغة جديدة وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دورانها واستخدام الدخل القومي Y بدلا من حجم المعاملات، وعليه تصبح معادلة التبادل كما يلي[1]:

$$M = K P Y$$

حيث تمثل:

K: نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعاملات؛

Y: الدخل القومي الحقيقي.

وتقوم معادلة كامبريدج على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي، الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به على صورة نقدية، وتفترض أن الأسعار تتغير تبعا للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، ويتحدد التضخم وفقا لهذه المعادلة بناءً على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك عند ارتفاع تلك النسبة وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها، وذلك لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير[2].

ثانيا: النظرية الكينزية

ركزت على جانب الطلب لتفسير التضخم حيث أشارت إلى أن سوق العمل يلعب دورا في ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) من خلال ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات والذي يحتاج في نفس الوقت إلى قوى عاملة لإنتاج هذه السلع والخدمات. وبالتالي عند تشغيل العمالة وتوفر الأجور لدى عمالة لديها معدل حدي للادخار منخفض وفي نفس الوقت معدل حدي للاستهلاك مرتفع فإن هذا سوف يدفع مستوى التضخم إلى أعلى، كما أشارت إلى أن هناك أيضا عوامل تساعد في زيادة مستوى الطلب على السلع والخدمات مثل الكوارث والحروب مما يساعد على زيادة مستوى الأسعار خصوصا إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته التشغيلية، حيث يؤدي ذلك

[1]– أحمد حامد محمد السيد، إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]– حبيب حمد مفضي الرواحنة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الوضع إلى رفع الأسعار وبالتالي تحقيق أرباح للشركات المنتجة مما يزيد من الطلب على العمالة مما يدفع مستوى الطلب إلى الزيادة مرة أخرى وبالتالي زيادة مستوى التضخم في الاقتصاد[1].

الشكل رقم (2): كيفية ارتفاع الأسعار مع زيادة الطلب الكلي الفعال أو الإنفاق القومي الإجمالي

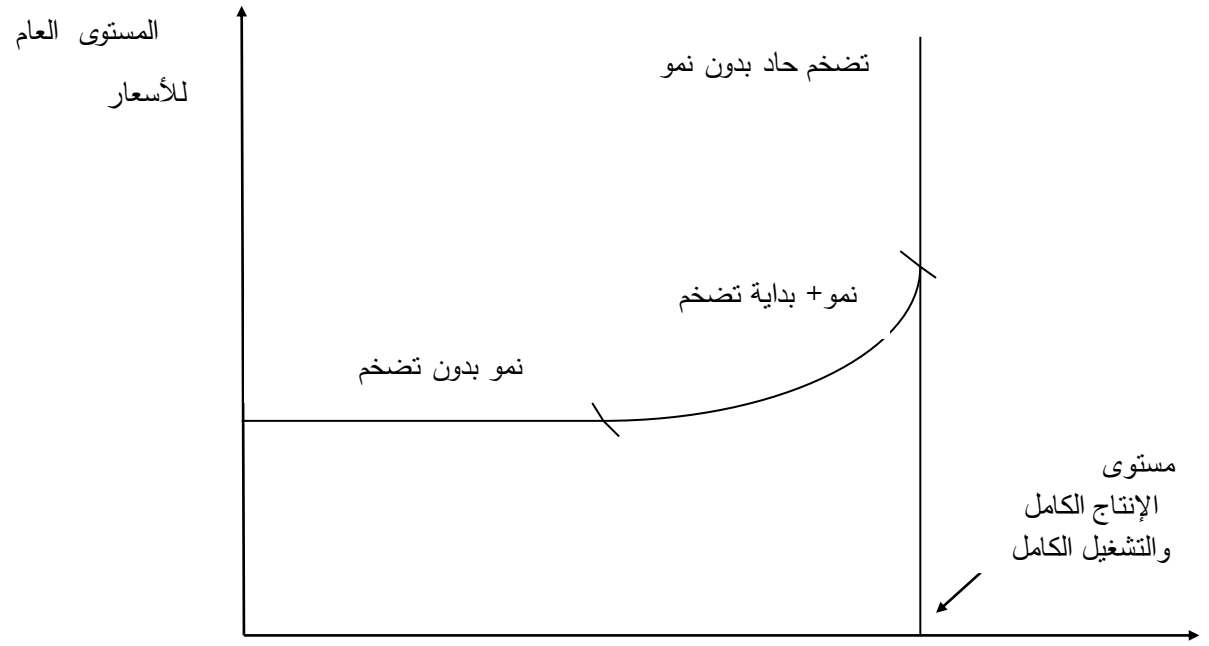

المصدر: صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2000 ص، 167.

يوضح الشكل رقم (1) الكيفية التي ترتفع فيها الأسعار مع زيادة الطلب الكلي الفعال أو الإنفاق القومي الإجمالي. ويمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل كالتالي[2]:

- **المرحلة الأولى:** هي التي لا يحدث فيها أي تضخم، وذلك لأن الموارد الاقتصادية لا تكون مشغلة بكاملها، وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق القومي تؤدي إلى زيادة مماثلة في توظيف وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة أو غير المستغلة وفي الإنتاج الكلي، بينما تحافظ الأسعار على مستواها ثابت.
- **المرحلة الثانية:** وفي هذه المرحلة يقترب الاقتصاد القومي من مستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل. وبعبارة أخرى فإنه مع استمرار الزيادة في الإنفاق القومي تصبح بعض الموارد الاقتصادية أكثر ندرة، وقد تفقد كلية من

[1]- مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة (2000-2015)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 21.

[2]- صالح الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2000، ص 168.

السوق، وبالتالي ترتفع أسعار هذه العناصر وتزداد كلفتها وكلفة الإنتاج عموما. وهذه تنعكس بدورها أيضا في زيادة أسعار السلع والخدمات المنتجة. وهكذا فإن زيادة الإنفاق القومي في هذه المرحلة سوف يؤدي إلى زيادة في التوظيف وتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة، جنبا إلى جنب مع قدر معقول من التضخم والارتفاع العام في الأسعار.

- **المرحلة الثالثة:** وفي هذه المرحلة يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل والإنتاج الكامل، وبالتالي يصبح من المتعذر زيادة الإنتاج، وعليه فإن أي زيادة في الإنفاق العام أو الطلب الكلي الفعال في هذه المرحلة لابد وأن تنعكس في زيادة الأسعار فحسب، مما يؤدي إلى نشوء ما يسمى بالتضخم الحاد أو الجامح.

ثالثا: النظرية النقدية الحديثة

لقد أعادت النظرية النقدية الحديثة بزعامة فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة[1]. حيث ترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، أي أن حالة التضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة[2]. إذ أن المتغير الرئيسي الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج وليس إجمالي كمية النقود، ويرى فريدمان أن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وتغيرات مستوى الأسعار في الأجل الطويل. أي أن التغيرات التي تحدث في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج يرافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه، وبذلك يعتبر فريدمان أن العامل النقدي هو العامل الحاسم في تغيرات مستوى الأسعار[3].

ورغم اعتراف فريدمان بأن العامل الحاسم لتغيرات الأسعار هو تغير كمية النقود لكل وحدة من الناتج، إلا أنه يرى العلاقة بينهما ليست جامدة وذلك بسبب وجود عاملين هما[4]:

---

[1]- نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 46.

[2]- الصادق محي الدين محمد سليمان، **الآثار الاقتصادية للتضخم الهيكلي في السودان للفترة (1989-2007)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012، ص 67.

[3]- عمر محمود عكاوي العبيدي، **فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980-2007)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 41.

[4]- المرجع نفسه، ص ص 41-42.

1- تغيرات الإنتاج: يرى فريدمان أن حجم الإنتاج هو متغير مستقل عن المتغيرات في العوامل النقدية والأسعار، فهو عنصر متغير وليس كمية ثابتة كما هو الحال لدى الفكر الكلاسيكي، وعليه فعندما يكون الرصيد النقدي في الاقتصاد ثابت لفترة محددة من الزمن ولكن حجم الإنتاج الكلي تضاعف خلال نفس الفترة، فسوف يترتب على ذلك انخفاض مستوى الأسعار بمقدار الضعف بالنسبة لمستواها الأصلي عند بقاء الأشياء الأخرى على حالها. فتعليل ذلك هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج وليس كمية النقود الإجمالية في التداول.

2- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها: يمكن لهذا العامل أن يفسر العلاقة بين التغير في كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج ومستوى الأسعار.

ويرى فريدمان أن الطلب على النقود مستقر في الأجل الطويل ويتوقف على عاملين[1]:

- **المستوى الحقيقي للدخل والثروة:** يرى فريدمان أن الاحتفاظ بالنقود يعد أمرا كماليا (luxury) ويستخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم كبديل دائم عن الثروة وإدخاله كمتغير في دالة الطلب على النقود يرتبط بالطلب على النقود كأرصدة نقدية حقيقية بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، فإن الاحتفاظ بالنقود يزداد كلما ازداد الدخل، ولكن بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في الدخل، لذلك فإن زيادة مقدار الأرصدة النقدية المحتفظ بها من الأفراد كأصل من الأصول يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود وبالتالي فإن الأرصدة النقدية الحقيقية لكل فرد هي دالة للدخل الدائم، وتجدر الإشارة إلى أن الدخل الدائم لا يكون متماثل مع الدخل المقاس في حسابات الدخل القومي والذي استخدمه كينز في تحليل دالة الطلب.

- **تكلفة الاحتفاظ بالنقود:** يعتقد فريدمان أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود باعتبارها شكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود، ويرى فريدمان أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بمستوى الأسعار أو معدل التضخم المتوقع، فارتفاع معدلات العائد على الموجودات كأسعار الفائدة يسبب انكماش في الطلب على النقود، أما توقع تضخم أكبر فيميل إلى تقليل الطلب على النقود وسيكون هذا الأثر أكثر أهمية كلما كان التضخم سريعا وطويلا.

أما بالنسبة للفترة القصيرة فقد أوضح فريدمان أن تغيرات كمية النقود بالنسبة لوحدة الناتج لها الدور المهيمن في تفسير تغيرات مستوى الأسعار تماما كما هو الوضع في الفترة الطويلة.

رابعا: النظرية الهيكلية

يرى الهيكليون أن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية والمالية، وإنما مجموعة الاختلالات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود وسببا في الإدارة النقدية والمالية السيئة[1].

[1]- عمر محمود عكاوي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

فمعاناة اقتصاديات الدول النامية مع الاختلالات الهيكلية العديدة تمثل الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الضغوط التضخمية بها، كذلك ربط أصحاب النظرية الهيكلية التضخم بعوامل أخرى منها تعاظم مشكلة الغذاء لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد اعتماد البلدان النامية على الخارج لاستيراد المواد الغذائية أي أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بهذه البلدان[2]. لذا يمكن القول أن هذه النظرية تمثل أحدث تفسير للتضخم في البلدان النامية لأنها تتحدث عن التضخم المتولد في هذه البلدان بفعل ما تعانيه من اختلالات هيكلية في بنيانها الاقتصادي والتي تعتبر أحد مصادر تخلفها[3].

الفرع الثالث: آثار التضخم وأساليب معالجته

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، كان من الضرورة وضع بعض الإجراءات للحد من الارتفاع المستمر للأسعار والتخفيف من حدة آثار التضخم.

أولا: آثار التضخم

يمكن أن يكون للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في آن واحد، وفيما يلي سنتعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم.

1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل

يصيب التضخم أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بشكل كبير، بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي لهم وبالمقابل يستفيد أصحاب الدخول المرنة أو المنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم أو أرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم، ولحل مشكلة تآكل الأجور لأصحاب الدخل المحدود أو الثابت تسعى العديد من النقابات أو الحكومات إلى تضمين ارتفاع الأسعار ضمن الأجور للمحافظة على القوة الشرائية لهذه الفئات[4].

---

[1]- هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص 290.

[2]- سعود جايد مشكور، محمد حسن رشم العتابي، **المعالجات المحاسبية للتضخم الاقتصادي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2020، ص ص 27-28.

[3]- عمر محمود عكاوي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4]- أكرم حداد، مشهور هذول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2005، ص 206.

باختصار يؤدي تصاعد التضخم إلى العبث بعدالة توزيع الدخل. حيث يتضرر الفقراء وذوي الدخول المحدودة والثابتة والدائنون والمدخرون، بينما يستفيد أصحاب الدخول غير الثابتة من رجال أعمال وتجار إضافة إلى العبث بالاستقرار الاقتصادي[1].

2- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة الثمن مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع المستوردات الأجنبية من الخارج مما ينتج عنه إضعاف موقف المصدرين المحليين بسبب ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج وكنتيجة لذلك يقل حجم الصادرات إلى الخارج مما يؤدي إلى اختلال وضع ميزان المدفوعات عن وضعه السابق[2].

3- أثر التضخم على الاستثمار

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. وعادة ما تضع الحكومة الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات، بغرض تحقيق زيادة في معدلات إنتاجية تلك الاستثمارات، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك، حيث أن زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق أرباحا طائلة لمنتجيها، ولذا يتجه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تتمتع بالدوران السريع لرأس المال والتي تحقق أرباحا مرتفعة، وتتمثل تلك المجالات في مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية حيث يحقق منتوجها أرباحا قدرية نتيجة ارتفاع أسعارها في ظل محدودية العرض الحقيقي منها وزيادة حجم الطلب الكلي عليها، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة نحو المشروعات التي تتسم ببطء دوران رأس المال المستثمر فيها، مما يحدث خللا في توزيع الاستثمارات في الاقتصاد القومي[3].

4- أثر التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت آراء العلماء حول أثر التضخم وارتفاع الأسعار على النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن التضخم له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ويدعم ذلك بان ارتفاع الأسعار يكون دافعا على زيادة الاستثمارات، فانخفاض

---

[1]- محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص 585.

[2]- فرح علي جسام الشمري، **دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة (1970-2006)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 72.

[3]- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص ص 34-35.

الأجور الحقيقية التي تسود في فترات التضخم تؤدي إلى ارتفاع الأرباح التي تشجع بدورها رجال العمال على زيادة الاستثمار والأرباح وإيجاد فرص العمل في المجتمع والتغلب على البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي وخاصة إذا كان المجتمع يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. وقد يكون هذا الرأي صحيحا خاصة إذا كان التضخم من نوع التضخم البطيء أو ما يسمى بالتضخم الزاحف الذي يمكن التحكم فيه من خلال السياسات المالية والنقدية وفي هذه الحالة يعد ارتفاع الأسعار دافعا على النمو الاقتصادي[1].

أما أصحاب الرأي الآخر وهم الذين يرون أن التضخم يُحدث تأثيرا عكسيا على النمو الاقتصادي فيتراجع الناتج المحلي في ظل ظروف عدم التأكد وعدم ثقة المستثمرون في الأداء الاقتصادي، فتنخفض استثماراتهم المستقبلية والحالية فيتراجع النمو الاقتصادي، كما تنخفض المدخرات أيضا في ظل ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض قيمة العملة وتكون المحصلة النهائية انخفاض معدلات النمو الاقتصادي[2].

5- أثر التضخم على الثروة

في أوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للثروة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة أو تلك التي يتم الاحتفاظ بها في صورة ودائع في البنوك فعلى الرغم من حصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا أن الفائدة تكون عادة أقل من معدلات التضخم. وفي نفس الوقت ترتفع القيمة الرأسمالية للثروات التي تكون على شكل أصول عينية مثل الأراضي والعقارات حيث يستفيد أصحابها من ارتفاع قيمتها إذا تم بيعها في أوقات التضخم. ويؤدي التضخم أيضا إلى استفادة المدينين "المقترضين" على حساب الدائنين "المقرضين" حيث يلتزم المدين برد القيمة النقدية لدينه، في حين تقل قيمته الحقيقية بالمقارنة بوقت قيامه بالاقتراض. بالإضافة إلى ما سبق تحدث خلال أوقات التضخم إعادة توزيع للثروة بين الفئات المختلفة داخل المجتمع. وترتبط إعادة التوزيع للثروة بإعادة توزيع الدخل خلال فترات التضخم. فالفئات التي تنخفض دخولها الحقيقية بشكل حاد وهي عادة أصحاب الأراضي والعقارات..التي تدر إيجارات ثابتة تصبح غير قادرة على مواجهة نفقات المعيشة فتضطر إلى التصرف في بعض الممتلكات الخاصة بها في حين تزداد القوة الشرائية للفئات التي تزيد دخولها الحقيقية وتصبح لديها القدرة على تكوين ثروات جديدة[3].

---

[1]- نجلاء محمد بكر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، أكاديمية طيبة، مصر، بدون طبعة، 2000، ص ص 121-122.

[2]- المرجع نفسه، ص 122.

[3]- أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 314.

ثانيا: أساليب معالجة التضخم

أصبح هدف القضاء على التضخم أو على الأقل احتوائه والحد من تفاقمه من أولى أهداف السياسات الاقتصادية نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالاقتصاديات، وتتمثل أهم السياسات المستخدمة في علاجه في:

1- السياسة المالية

ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب وأهم أدوات أو وسائل السياسة المالية هي[1]:

- **الضرائب:** الضريبة الأداة الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم والانكماش ففي حالات التضخم يتم رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.
- **الإنفاق العام:** في حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية، يتوقف على حجم الفجوة التضخمية المراد القضاء عليها، أو بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

2- السياسة النقدية

يمكن تسليط الضوء على بعض السياسات النقدية المستخدمة في علاج التضخم والتي نجد منها[2]:

- **أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة**

يقسم سامسولون Samsulon أدوات الرقابة الفنية التي يمارسها في التأثير على حجم النقد والائتمان إلى أربعة أقسام وهي: سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسب الاحتياطي القانوني، الودائع الخاصة والحد الأقصى لسعر الفائدة.

وتمثل هذه الأدوات وسائل تقليدية يتبعها البنك المركزي في مراقبة كمية النقد والائتمان والتأثير في السياسات الائتمانية لجميع المصارف التجارية بصفة موضوعية، وعلى سوق الأوراق المالية في حالة سياسة السوق المفتوحة. فمثلا الرفع من سعر الخصم يؤدي إلى الزيادة من حجم الإنفاق الكلي في حالة تقييد الائتمان وبالتالي مكافحة التضخم، وما ينطبق على سعر الخصم ينطبق على سعر الفائدة، بينما نجد أن زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري

---

[1]- محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العربية، مصر، بدون طبعة، 2018، ص 332.

[2]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010، ص ص 225،227.

سوف تقلل من المضاعف النقدي وبالتالي قدرة البنوك التجارية في التوسع في الإقراض، مما يقلل النقود المعروضة في السوق وبهذا ينخفض معدل التضخم وتتدخل الدولة في عمليات السوق المفتوحة للتأثير على كمية النقود المعروضة وبالتالي التحكم في التضخم وذلك من خلال شراء وبيع السندات المختلفة.

- **أدوات الرقابة الفنية المباشرة**

وتحقق الرقابة الفنية المباشرة أهدافها في الحد من ظاهرة التضخم من خلال ما يلي:

- العمل على توفير وسائل ائتمان واقية بما في ذلك التمويل عن طريق العجز في الميزانية الحكومية.
- تعمل على تخفيض كلفة التمويل النقدي عموما تشجيعا للاستثمار بشرط أن تتكيف أسعار الفائدة بشكل يتلاءم مع الظروف الخاصة بالقطاعات المراد تمويلها.
- فرض أسعار خصم انتقائية حيث يستطيع البنك المركزي فرض أسعار إعادة خصم مناسبة منخفضة على أنواع معينة من الأوراق المالية.
- وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي لإجبار البنوك التجارية على توسيع الائتمان لقطاعات معينة.
- وضع أسعار فائدة قصوى على بعض أنواع القروض تشجيعا لنوع منها دون غيره.
- الموافقة المسبقة على بعض أنواع ومقادير القروض وخاصة طويلة الأجل.

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم

تعتبر مشكلة التوفيق بين البطالة والتضخم من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسات الاقتصادية وأكثرها تعقيدا، وقد لاقت العلاقة بين المتغيرين اهتماما كبيرا واعتبرت عمود الاقتصاد الكلي خلال الستينات، لذلك سنهتم في هذا المبحث بدراسة العلاقة بين الظاهرتين.

المطلب الأول: المقاربات الأولية للعلاقة بين البطالة والتضخم

لاقت العلاقة بين البطالة والتضخم اهتماما من قبل كل من الكلاسيك والكينزيين قبل مساهمة الاقتصادي النيوزلندي فيليبس.

الفرع الأول: التحليل الكلاسيكي للعلاقة بين البطالة والتضخم

نظرا لأن التحليل الكلاسيكي يفصل بين الجانب الحقيقي في الاقتصاد (الناتج، التوظيف) والجانب النقدي (الأسعار، الأجور)، ويؤمن الكلاسيك بأن مرونة الأجور والأسعار كفيلة بتحقيق التوظف الكامل دائما ومن ثم لا توجد بطالة إجبارية طالما لا يوجد تدخل خارجي في سوق العمل. وإن كان هناك بطالة فإنها تكون بطالة اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن إلى وضع التوظف الكامل. أما التضخم عند الكلاسيك فهو ظاهرة نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة عرض النقود، ووفقا لنظرية كمية النقود فإن زيادة النقود بنسبة معينة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة

ولذا يتساوى معدل التضخم مع معدل النمو في عرض النقود بالمجتمع وبالتالي فإن زيادة عرض النقود لا تؤثر في مستوى الإنتاج أو التوظيف. ووفقا لذلك لا توجد أي علاقة بين التضخم والبطالة وذلك كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (3): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند الكلاسيك

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 279.

الشكل رقم (1) يوضح لنا أنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، فإذا وجدت بطالة فهي اختيارية قدرت بالمسافة "AB" فعند زيادة كمية النقود فهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان[2].

الفرع الثاني: التحليل الكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم

ظهرت النظرية الكينزية بعد أن عجزت النظرية الكلاسيكية في تفسير ظاهرة تفاقم البطالة، حيث افترض الكينزيون ثبات الأسعار، وأن الأجور دوما تكون في اتجاه صعودي نتيجة مطالب نقابات العمال ورغبة رجال

[1]– مصطفى حيمور، مجدوب وهراني، **دراسة العلاقة السببية بين معدلي التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام القياس الاقتصادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 66–67.

[2]– حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين– (1990–2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص 115.

الأعمال في رفع أسعار منتجاتهم لزيادة أرباحهم وبالتالي ثبات الأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، وعليه لا تكون هناك علاقة بين البطالة والتضخم[1].

ويمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم كما يلي:

الشكل رقم (4): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند الكينزيين

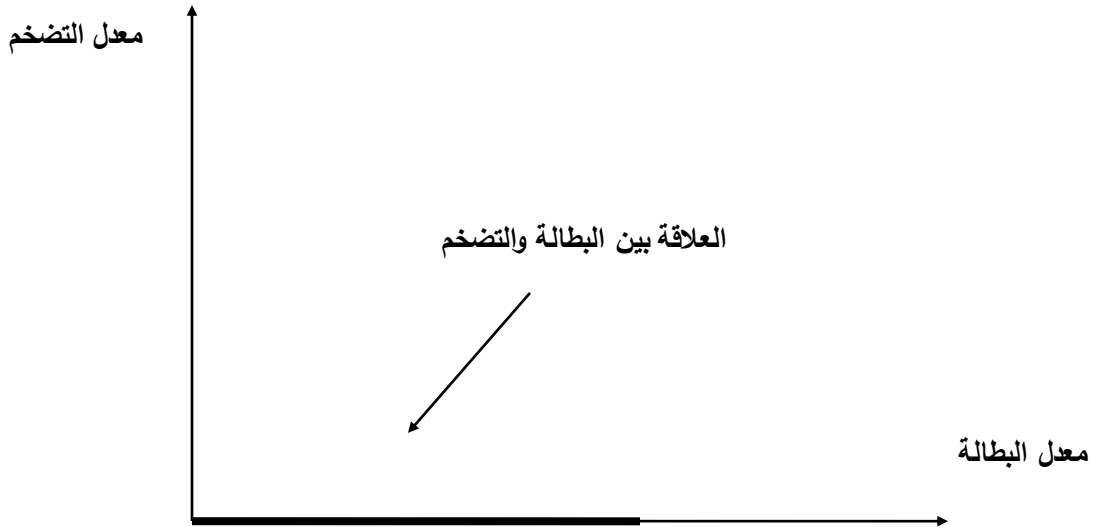

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 306.

من الشكل (2) التحليل الكينزي يختلف عن التحليل الكلاسيكي إلا أنهما يتفقان على عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، كما أن النظرية الكينزية ظهرت في فترة تفاقم البطالة والكساد السلعي[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس " Philips"

عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

[1] – أسيا زواد، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2001-2018)**، مجلة المالية والأسواق، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص 327.

[2] – أسيا زواد، مرجع سبق ذكره، ص 328.

الفرع الأول: منحنى فيليبس في الأجل القصير

ظل موضوع تفسير التضخم والأسعار مهملا إلى غاية الإضافة التي جاء بها " ويليام فيليبس".

أولا: الجذور التاريخية لمنحنى فيليبس

لم يكن A.W.Philips أول اقتصادي تعرض للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم بل سبقه العديد من المفكرين في هذا المجال من أمثال Hume عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سببا في تغير مستويات الإنتاج والبطالة[1].

وفي عام 1926 فسر الاقتصادي الأمريكي أرفينج فيشر Irving Fisher سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد، وأطلق على تحليله اسم أثر فيشر[2].

ثم كانت هناك عدة محاولات من طرف Timbergen سنة 1936 و Klein سنة 1955، وتم رسم هذه العلاقة في شكل انتشار بياني بواسطة كل من Brown سنة 1955، و Sultan سنة 1957. وبالرغم من كل الجهود المتطورة والمتلاحقة إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي النيوزلندي ألبان ويليام فيليبس A.W.Philips سنة 1958[3].

ثانيا: تفسير منحنى فيليبس البسيط

في هذا السياق نشر البروفيسور "Philips" الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة Economica تحت عنوان: "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957"[4]، وقد تناول فيليبس في دراسته أثر التقلبات في الدورة الاقتصادية وما يتبعها من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام، فعندما يكون الطلب على خدمة أو سلعة منخفضا بالنسبة لعرض تلك السلعة، فمن المتوقع أن ينخفض سعر تلك السلعة، ويكون معدل الانخفاض أكبر كلما نقص الطلب، وعلى العكس

---

[1]- مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 101.

[2]- نور الدين بوالكور، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[4]- عمير شلوفي، **العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2015**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2017، ص 4.

عندما يكون مرتفعا نسبيا إلى العرض فمن المتوقع أن يرتفع سعر السلعة أو الخدمة، ويكون معدل الارتفاع في السعر أكبر كلما زاد الطلب، ويفترض فيليبس أن هذا المبدأ هو أحد العوامل التي تحدد معدل التغير في الأجور النقدية والتي هي أسعار خدمات العمالة. ففي الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور ومن ثم ترتفع معدلات الأجور بدرجة كبيرة. وتم تمثيل هذه العلاقة بيانيا في شكل منحنى عُرف باسم منحنى فيليبس[1].

الشكل رقم (5): منحنى فيليبس

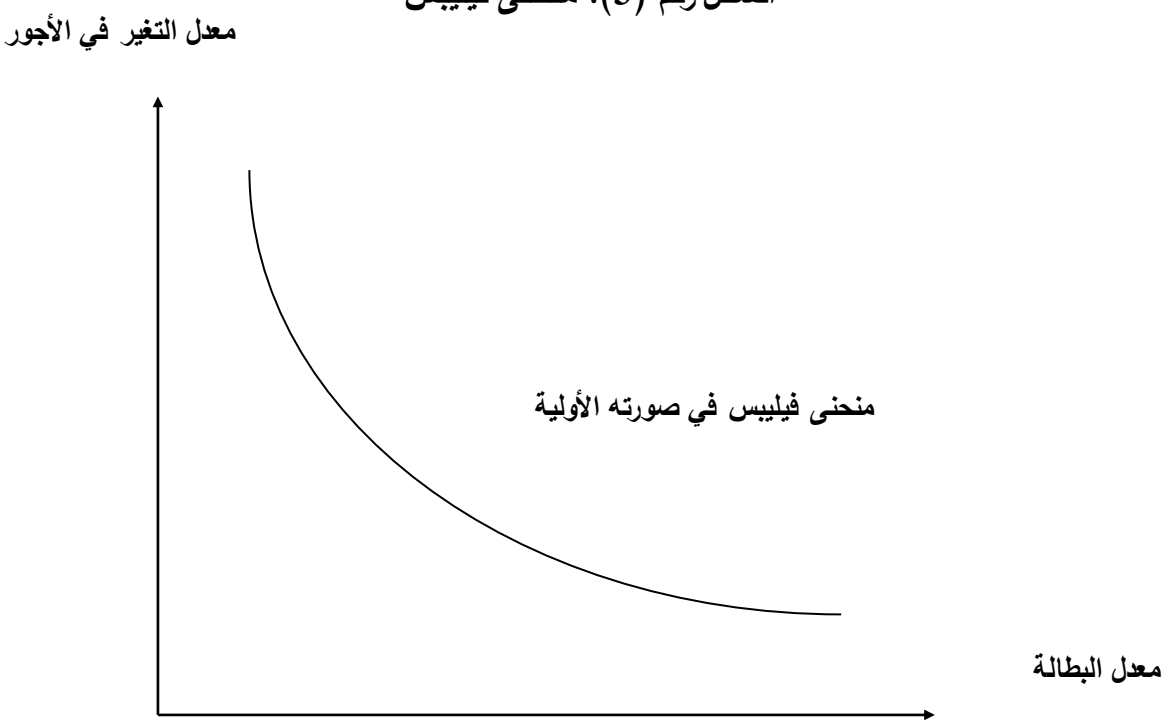

المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، <u>النظرية الاقتصادية الكلية</u>، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 309.

يوضح الشكل رقم (5) معدل التغير في الأجور النقدية على المحور الرأسي، ومعدل التغير في البطالة على المحور الأفقي، ومن ثم يمثل المنحنى توليفات أو تجميعات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، والتي تستطيع الحكومة أن تختار من بينها عند وضع سياساتها فيما يتعلق بالاستقرار في الأسعار والتوظف على مستوى الاقتصاد القومي. فعلى سبيل المثال عند ارتفاع الطلب الكلي، فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج وبالتالي توظيف المزيد من عنصر العمل وبالتالي انخفاض معدل البطالة، ومن ثم ترتفع أجور هؤلاء العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تنعكس في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات أي ارتفاع معدل التضخم، أي أن

[1]– محمد خليل البحيصي، **<u>ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق</u>**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2018، ص 38.

العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين معدل الأجر الاسمي ومعدل البطالة[1].

وقد شهد الأدب الاقتصادي بعد نشر فيليبس لنتائج أعماله حول العلاقة العكسية إقبالا وقناعة كبيرة، وذلك أن البطالة هي الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من تحقيق التوظيف الكامل لذلك أصبح هدف السياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية هو خلق توليفة مثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم[2]. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما[3].

لقد أصبح هذا البحث بسرعة مجالا للمناقشة بحيث حظي باهتمام الكثير من الاقتصاديين وذلك من أجل توسيع مجال تحليل هذا المنحنى، أولى هذه المحاولات كانت على يد الاقتصادي الكندي ريتشارد ليبسي (R.Lipcy) وصولا إلى مساهمة كل من بول ساموبلسون (Paul A .Samuelson) وروبرت صولو (R.M.Solow) حيث قاما بتطوير علاقة منحنى فيليبس والتي كانت بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة وحل معدل التضخم محل التغير في الأجور النقدية، وبالتالي أصبحت العلاقة بين التضخم والبطالة، وانتهيا من خلالها إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد تم هذا التحويل عن طريق افتراض أن معدل التضخم يساوي الفرق بين معدل الزيادة في الأجور الاسمية ومعدل الزيادة في إنتاجية العمل والتي أثمرت عن ما يسمى بمنحنى فيليبس المعدل الغالب استخدامه والذي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم[4].

الفرع الثاني: منحنى فيليبس في الأجل الطويل

بعد تمتع منحنى فيليبس بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة (1959-1969) تعرض للاهتزاز الشديد وشابهُ شك كبير بسبب انهيار العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

---

[1]- محمد خليل البحيصي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]- رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013، ص 59.

[3]- ميلود وعيل، محمد هاني، **العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار، إيليزي، الجزائر، 2018، ص 306.

[4]- علي سنوسي، محمد بن البارا، **العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 7، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2013، ص ص 59-60.

أولا:الركود التضخمي وفشل علاقة فيليبس

لقد سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، ففي بداية السبعينات وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معا، أي ما كان مفترضا بأن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجودا، وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم[1].

ظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة التي من أهمها: أن ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973 أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم، كما ظهر تفسير آخر مفاده أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة، ففي الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة[2].

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم ميلتون فريدمان M.Friedman وأدموند فلبس A.Phelps إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات Expectations عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيليبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيليبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الطويل. رفض فريدمان هذا الافتراض واقترح أن يشير المحور الرئيسي (الرأسي) في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغير الأسعار، وبالتالي فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية، وكان هذا أهم انتقاد وُجه لفيليبس. لهذا فإذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس هي[3]:

$$W = f(U)$$

[1]– نادية علي عايد، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص 162.

[2]– زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **اختبار علاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج ARDL خلال الفترة (1980–2016)**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 7، جامعة الواد، الجزائر، 2019، ص 137.

[3]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي:

$$W = f(U) + P_e$$

حيث أن:

W: الأجور؛

U: البطالة؛

P_e: المعدل المتوقع لتغير الأسعار.

ثانيا: منحنى فيليبس في ظل فرضية المعدل الطبيعي للبطالة

تنطلق فكرة المعدل الطبيعي للبطالة حسب فريدمان من كون التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لترتفع الأسعار وتتجاوب الأجور النقدية ببطء فتنخفض الأجور الحقيقية، وبهذا تنقل المؤسسات منحنيات الطلب على العمل لأسفل فتنخفض البطالة. لقد اعتمد هذا المسار على التوقعات الخاطئة حول التضخم، لكن عند علم العمال بانخفاض قوتهم الشرائية يغادرون وظائفهم أو يفاوضون على أجور نقدية أعلى، وفي كلتا الحالتين يعود معدل البطالة إلى مستواه الأصلي في الوقت الذي يبقى معدل التضخم الجديد ثابتا[1].

[1]– سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005–2006، ص 83.

الشكل رقم (6): منحنى فيليبس في الأجل الطويل

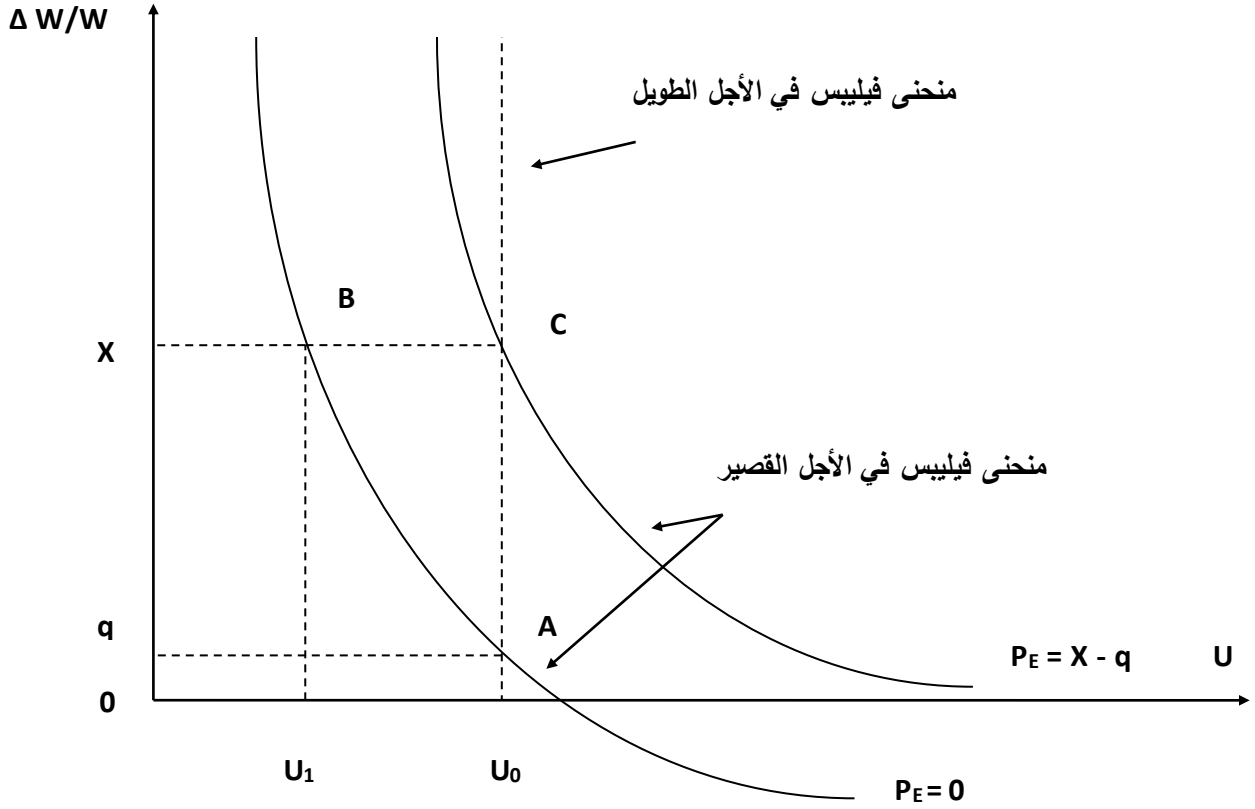

المصدر: رمزي زكي، <u>الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة</u>، عالم المعرفة، الكويت، بدون طبعة، 1998، ص371.

يمثل الشكل السابق[1]:

منحنى فيليبس في الأجل الطويل، حيث يفترض في البداية أن منحنى فيليبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر ($P_e = 0$) وعند النقطة A التي تمثل نقطة التوازن.

عند النقطة A، لا توجد مفاجآت تتعلق بجانبي العرض والطلب الكليين، كلفة وحدة العمل ثابتة معدل الأجر النقدي والحقيقي يزدادان بنفس معدل زيادة الإنتاجية 0q، معدل البطالة يساوي $0U_0$ وهو معدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلا مما يعني عدم أو لا توجد ضغوطات لأعلى أو لأسفل على معدل التضخم، ويسميه الاقتصاديون بـ NAIRU (Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment).

[1]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 39.

لنفترض الآن توسعا اقتصاديا قد حدث أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى $0U_1$ مما يدفع رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر، وتشغيل طاقاتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى 0x. وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B، وسبب تزايد الأجور بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فإنه ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نفترض ارتفاعه بمقدار $(x - q)$ كنسبة مئوية في السنة، ونجد في هذه الحالة منحنى فيليبس القديم لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني.

وحيث تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فإن منحنى فيليبس سوف ينتقل بكامله إلى أعلى إذا حدث مثل هذه التوقعات، وسيكون لدينا منحنى فيليبس جديد عند الوضع $P_E = x - q$، وهو لا يمثل وضعا مستقرا، ذلك أنه إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد الوطني أقل من معدل البطالة الطبيعي فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من 0x، وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم.

ومادام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير فإن منحنى فيليبس سيواصل تغيره بالانتقال إلى الأعلى ولا يمكن الوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فيليبس الجديد، ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى القديم، وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغير الأسعار وهو ما توضحه النقطة C، التي تمثل الوضع التوازني الجديد.

وهكذا يتضح أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم وهو ما يعني أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا عموديا، وهو ما يشير إليه الخط العمودي.

الفرع الثالث: العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي

لقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة تجريبيا في الأدب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون (OKUN)[1]، حيث اكتشف الباحث الأمريكي Arthur Okun في عام 1962 وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947-

[1]- مها محمد نافذ مشهور بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995-2012)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 103.

1957)، وتوصل إلى أن الانخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% مع ثبات العوامل الأخرى على حالها[1].

النظرة الرياضية لقانون Okun تعبر عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدلات البطالة إلى مستواها الطبيعي والفجوة في الناتج بالمقارنة مع مستوى إمكاناته (الناتج المحتمل)، ويمكن كتابة علاقة Okun على الشكل التالي[2]:

$$\frac{(\mathbf{Yp} - \mathbf{Y})}{\mathbf{Yp}} = \boldsymbol{\beta}(\mathbf{U} - \mathbf{U}\,\mathbf{n})$$

حيث:

Y_P: الناتج المحتمل (الكامن) أو ناتج العمالة الكاملة؛

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج الفعلي الحقيقي)؛

U_n: معدل البطالة الطبيعي؛

U: معدل البطالة الفعلي؛

β : معامل أوكيون يقيس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الإنتاج حد معين.

[1]– محمد مازن محمد الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996–2012)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 48.

[2] – André Makutubu Balibwanabo, Oasis Kodila Tedika, **loi d'okun en république démocratique du Congo: évidence empiriques**, revue congolaise d'économie, volume 06, N° 01, Congo, 2011, p 22 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

حاولت العديد من الدراسات تطبيق النظريات المتعلقة بالعلاقة بين البطالة والتضخم، حيث انقسمت الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بينهما وأخرى تنفي هذه العلاقة، ولأنه لا يمكن التعرض لكل الأعمال سنحاول ذكر بعض الدراسات التجريبية التي عالجت هذا الموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين البطالة والتضخم أو التي درست أحد المتغيرين على حدة، ما يلي:

أولا: دراسة Fatukasi Bayo بعنوان determinants of inflation in nigeria : an emperical analysis », international journal of humanities and social sciences, vol 1, N° 18

تحت إشكالية صاغها الباحث في مجموعة من الأسئلة البحثية "هل تعتمد الاتجاهات التضخمية في نيجيريا على العجز المالي؟ هل العرض النقدي عامل محدد للتضخم في نيجيريا؟ هل يحدد سعر الصرف الحقيقي اتجاهات التضخم في الاقتصاد النيجيري؟ وكيف يحدد سعر الفائدة معدل التضخم في نيجيريا؟"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العوامل المتعددة الأبعاد والديناميكية التي تؤثر على التضخم بغية تقديم التوصيات المناسبة لكبحه.

وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات التفسيرية (العجز المالي، العرض النقدي، الفوائد وأسعار الصرف) أثرت بشكل كبير وإيجابي على معدل التضخم في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

ثانيا: دراسة إسلام عبد الله علي حسن بعنوان "محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016،

تحت إشكالية "ما هي أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في السودان؟"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف وحجم السكان كمتغيرات مستقلة وذلك باستخدام المنهج القياسي الكمي بمختلف مراحله (التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ).

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية من معدل التضخم وحجم السكان الإجمالي إلى معدلات البطالة، وعلاقة ذات دلالة إحصائية عكسية من سعر الصرف إلى معدلات البطالة، وأن الإنفاق الحكومي ليس له تأثير على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: دراسة سمية بلقاسمي بعنوان "العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016-2017، تحت إشكالية "هل يمكن إيجاد علاقة بين البطالة والتضخم بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري؟"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح إمكانية وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري والقوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس للبيانات الجزائرية (1990-2014) ومعرفة الأثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين، كما استخدمت الباحثة اختبار السببية لجرانجر للكشف عن وجود سببية بينهما.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير والطويل وعدم وجود سببية بينهما، وبالتالي عدم تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري. كما خلصت الدراسة إلى أن زيادة المعروض النقدي في الجزائر يؤدي إلى زيادة التضخم في المديين القصير والطويل دون حدوث أي تأثير على البطالة.

رابعا: دراسة نور الدين بوالكور بعنوان "تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، 2017، تحت إشكالية "هل ينطبق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري؟"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين المتغيرين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر هي علاقة عكسية مما يسمح بتطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

خامسا: دراسة مصطفى حيمور، مجدوب وهراني، بعنوان "دراسة العلاقة السببية بين معدلي التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام منهج القياس الاقتصادي"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، الجزائر، 2019، تحت إشكالية "ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين معدلي البطالة والتضخم في الجزائر؟"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2000-2017) باستخدام أساليب كمية تساعد على القياس والتقدير عن طريق اختبار السببية لجرانجر ومنهجية فيليبس.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ضعيف لمعدل التضخم على معدل البطالة خلال فترة الدراسة وعدم وجود علاقة سببية بينهما، كما تبين أنه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين والذي يتوافق مع منحنى فيليبس.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تم التوصل إلى وجود عدة اختلافات بينها وبين هذه الدراسة من حيث الإطار الزماني، الهدف من الدراسة، المناهج الإحصائية المستخدمة والنتائج المتوصل إليها، بحيث امتدت الفترة الزمنية لدراستنا من سنة 1990 إلى سنة 2019 في حين أنه من الدراسات السابقة من انطلقت من سنة 1970 وأخرى من سنة 2000 حتى تاريخ انجاز البحث. كما هدفت دراستنا إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم والتحقق من مدى تطابق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2019) وكذلك الأمر بالنسبة لدراسة نور الدين بوالكور ودراسة مصطفى حيمور ومجدوب وهراني ودراسة سمية بلقاسمي، أما

دراستي إسلام عبد الله علي حسن و Fatukasi Bayo فقد هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في البطالة والتضخم على الترتيب. كذلك تميزت دراستنا القياسية باستخدام ثلاثة متغيرات هي التضخم INF البطالة UN والرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI إذ قمنا بحساب الارتباط بين هذا الأخير ومعدل البطالة ثم اعتمدنا على برنامج Excel-2007 لتقدير العلاقة بين البطالة والتضخم، أما الدراسات السابقة فقد استخدمت منهجية التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية. وقد توصلت دراستنا إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة هي علاقة عكسية أي أنه يتحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، وهي النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من نور الدين بوالكور ومصطفى حيمور، على عكس دراسة إسلام عبد الله على حسن التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين، في حين خلصت دراسة سمية بلقاسمي إلى عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم وبالتالي عدم تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمشكلتي البطالة والتضخم نظرا لأهميتهما الكبيرة في اقتصاديات الدول وما لهما من وزن في برامج التنمية وانعكاساتهما السلبية على جوانب الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

حيث تبين أن للبطالة مفهوم مشترك لدى أغلب الاقتصاديين معتمدين في ذلك على المعايير التي حددها المكتب الدولي للعمل، ويتم إتباع طريقة واحدة لقياس البطالة. كما وجدنا أن هذه الظاهرة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها وكذلك الأمر بالنسبة لأسبابها حيث تختلف هذه الأخيرة من مجتمع لآخر. وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين بخصوص هذا الموضوع، حيث تختلف تفسيراتهم لهذه الظاهرة باختلاف النظريات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك وجدنا أن لظاهرة البطالة آثارا اقتصادية، اجتماعية وسياسية، لذلك تسعى مختلف الاقتصاديات للحد منها.

أما فيما يخص ظاهرة التضخم فقد كانت التعاريف الأكثر تداولا تنصب في معنى واحد وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. وقد تعددت المؤشرات التي توضح حركة التغير في الأسعار وبالتالي قياس التضخم أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما وجدنا أن للتضخم العديد من الأنواع والناتجة عن عدة أسباب كزيادة التكاليف والإفراط في الطلب على السلع والخدمات. وبتسليطنا الضوء على النظريات المفسرة لهذه الظاهرة فقد تبين لنا أن كل نظرية تناولت التضخم حسب فكرها والمسلمات التي تقوم عليها وذلك نظرا لأهمية هذه الظاهرة والتي بدورها ناجمة عن آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما جعل مختلف الدول تسعى إلى إتباع سياسات اقتصادية بغرض كبح هذه الظاهرة.

إضافة إلى المفاهيم المتعلقة بكل من البطالة والتضخم فقد تطرقنا إلى العلاقة بينهما، ووجدنا أنه تم إعداد العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية بهذا الخصوص، كالدراسة التي قام بها ويليام فيليبس حول العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، والتي لم تستمر طويلا خاصة ببروز أزمة الركود التضخمي، ثم جاء فريدمان فيما بعد ليوضح أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم على المدى القصير فقط، وكذا دراسة آرثر أوكيون حول العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

الفصل الثاني: البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

تمهيـد

يعتبر التوفيق بين ظاهرتي البطالة والتضخم من أبرز المشكلات التي تواجه السياسات الاقتصادية، لذا استحوذ موضوع هذين المتغيرين بشكل رئيسي على اهتمام أصحاب القرارات السياسية وكذا اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالتوجه إلى الاقتصاد الجزائري نجد أنه عانى ولازال يعاني من مشكلتي البطالة والتضخم على غرار معظم اقتصاديات الدول النامية الأخرى، لذا كان لزاما محاولة دراسة واقع كلا الظاهرتين في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وفهم أسبابهما وتطورهما خلال هذه الفترة.

وقد كان ألبان وليام فيليبس أول من قام بقياس العلاقة بين البطالة والتضخم بانجلترا خلال الفترة (1861-1957)، وسنحاول في هذا الفصل تطبيق دراسته على الاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى تحقق منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

وعليه تم تقسيم هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر؛

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر؛

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث سنتناول في المطلب الأول البطالة والشغل في الجزائر، أما في المطلب الثاني سنقدم أسباب البطالة في الجزائر، في حين سنخصص المطلب الثالث لتحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: البطالة والشغل في الجزائر

من أجل تشخيص ظاهرة البطالة في الجزائر يجب الإشارة أولا لبعض المفاهيم الأساسية حول كل من التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائري والواردة عن الديوان الوطني للإحصاء، ثم التطرق إلى المصادر الاستقصائية المعتمد عليها للحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائرية

سنتناول فيما يلي بعض المفاهيم الأساسية حول التشغيل والبطالة في نظام المعلومات الجزائرية وذلك قبل البدء في دراسة وتحليل البطالة في الجزائر.

أولا: القوى العاملة: تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشيطة من السكان وتشمل هذه الفئة[1]:

- الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأسمال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزءا من هذا القسم.
- هؤلاء الذين هم في سن العمل، أي يتراوح سنهم بين 16-65 سنة صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور (STR1).
- هؤلاء الذين هم في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل(STR2).

ثانيا: معدل التشغيل: معدل التشغيل(TO) هو النسبة بين المجتمع المشغول (Population Occupée) والمجتمع النشيط الكلي.

معدل التشغيل (TO) = المجتمع المشغول/المجتمع النشيط الكلي[2].

---

[1]- الطاهر جليط، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص 204.

[2]- المرجع نفسه، ص 204.

ثالثا: معدل النشاط (Taux d'activité): معدل النشاط هو النسبة بين المجتمع النشيط الكلي (المشغول+STR1+STR2) والمجتمع المقيم الكلي[1].

رابعا: البطالة (Chômage): يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية[2]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و60 سنة.
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي عن عدد البطالين في الدولة، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وان يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

خامسا: معدل البطالة (Taux de Chômage): هذا الأخير عبارة عن النسبة بين المجتمع العاطل (STR1+STR2) والمجتمع النشيط. أي أن معدل البطالة (TC) = المجتمع العاطل/المجتمع النشيط[3].

الفرع الثاني: المصادر الاستقصائية بخصوص البطالة والشغل

توجد ثلاث أنواع مختلفة من المصادر الاستقصائية للحصول على المعلومات المتعلقة بسوق العمل وهي[4]:

أولا: المسوح الأسرية

عبارة عن مسوح سنوية يتم من خلالها استجواب الأسر بطريقة عشوائية موزعة على كل الولايات هدفها هو إعطاء تقديرات لخصائص ومميزات اليد العاملة المتاحة. في الواقع هناك صعوبات كثيرة تتعلق بالجدية في تزويد هذه المصالح بالمعلومات الإحصائية الصحيحة الخاصة بالبطالة والتشغيل، ما يجعل المعطيات ناقصة المصداقية.

ثانيا: المسوح عبر المؤسسات

هذا المصدر يوفر معلومات حول الشغل من خلال:

- تحقيق حول الأجور والذي يعطي صورة عن الشغل في القطاع العام (خارج الإدارة) وهو تحقيق سداسي؛

---

[1]- فريد بختي، عز الدين مخلوف، **التشغيل والبطالة في إستراتيجية نظام المعلومات الجزائري مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يوم 15 و16 نوفمبر 2011، ص 3.

[2]- الطاهر جليط، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[3]- المرجع نفسه، ص 204.

[4]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

- التحقيقات القطاعية (صناعة، البناء والأشغال العمومية...) تعطي صورة عن الشغل وهي تحقيقات سنوية تتعلق بالسنة السابقة للسنة التي تنجز فيها؛
- تنجز كذلك وزارة الصناعة تحقيقا ظرفيا ثلاثيا يتعلق بالشغل.

ثالثا: المصادر الإدارية

وهي المصادر التي تعطي صورة عن الشغل في الإدارة (مديرية الميزانية العامة للتوظيف الحكومي) وبعض المعلومات حول الشغل للقطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

إن الحديث عن مشكلة البطالة في الجزائر يقودنا للبحث عن أسبابها، وفيما يلي سنذكر أهم هذه الأسباب حسب مجموعتين، الأولى تخص الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة والثانية تلك الخارجة عن إرادة الدولة.

الفرع الأول: الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة

تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:

أولا: عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل

إن عدم التنسيق بين التعليم والتوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية، حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخرجين وخاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هيكله، بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها وعدم مواكبتها لمتطلبات السوق[1].

ثانيا: البعد المكاني للسياسة السكانية

مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. وما لا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها

[1]- بلقاسم ماضي، آمال خدامية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار-عنابة، يوم 20 سبتمبر 2011، الجزائر، ص 7.

امتصاص العمالة المتاحة، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى[1].

ثالثا: الاختلالات الهيكلية

تعود البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. وتتمثل أهم الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى[2].

رابعا: قوانين العمل وتشريعاته

بالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على تشريعات العمل، فإن بعض هذه التشريعات مازال يمارس دورا سلبيا على الطلب على العمل خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور، أو تحديد أجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير[3].

خامسا: قلة المؤسسات البحثية

إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثر على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها، كما أنه لا يوجد تناسق بين

---

[1]- جمال بن السعدي، رضا زاوش، **البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15 و16 نوفمبر 2011، الجزائر، ص 12.

[2]- سمية بالقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[3]- علي سنوسي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب- الحلول- من خلال التطرق إلى تجارب دولية)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15 و16 نوفمبر 2011، الجزائر، ص 7.

مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر، وعليه كان انتقال التكنولوجيا الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة[1].

الفرع الثاني: الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة

تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: انخفاض النشاط الاقتصادي

شهد اقتصاد الجزائر تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي في بداية التسعينات، ويعود ذلك للآثار السلبية لأزمة النفط، أي انخفاض أسعارها في السوق العالمية أدى إلى انكماش اقتصادي مما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة[2].

ثانيا: القضية السكانية

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها[3].

ثالثا: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية

نتيجة انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986 مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له أثر على مستوى الدخل ومن ثم قطاع التشغيل في قطاعات التصدير، وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[2]- سومية شهيناز طالب، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص 108.

[3]- بلقاسم ماضي، آمال خدامية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها حاصلات صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%[1].

رابعا: انخفاض أسعار المحروقات

بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96% إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقيدية بسبب تدهور الريع البترولي وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة[2].

خامسا: تدهور شروط التبادل التجاري الدولي

إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي (الدولار) في بداية الثمانينات أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية مما انعكس على حجم المبادلات التجارية وانكماش في أطراف التبادل التجاري أثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة[3].

المطلب الثالث: أساليب محاربة البطالة في الجزائر

من بين الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة البطالة ما يلي:

الفرع الأول: برامج خلق النشاطات

وتتمثل فيما يلي:

أولا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

عبارة عن مؤسسة تنشط في إطار الضمان الاجتماعي، أنشئت في 1994، وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب اقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت قصيرة أو طويلة)

[1]- بلقاسم ماضي، آمال خدامية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]- جمال بن السعدي، رضا زاوش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]- سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر (دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي)**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018-2019، ص 54.

إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل. قام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بإنشاء مراكز البحث عن العمل، مراكز مساعدة العمل الحر، والتكوين بمفهومه الواسع[1].

ثانيا: القرض المصغر

يوفر القرض المصغر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر أو البطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي، وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين والمواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق بمشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية[2].

ثالثا: المؤسسات المصغرة

عملية دعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات هو من اختصاص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتمثل الأمر في شكلين من الاستثمار[3]:

1- **استثمار الإنشاء:** ويتعلق بإنشاء مؤسسة مصغرة من طرف شاب أو شباب أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم الشباب.
2- **استثمار التوسع:** وهذا النوع من الاستثمار تشرع فيه المؤسسة المصغرة بعد الانتهاء من مرحلة استغلال الإنشاء.

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وكذا العمال الذين تعرضوا للتسريح، ووضع حيز التطبيق عمليا سنة 1997، ويموله الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسيره الوكالة

---

[1]- سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 80.

[2]- سهام عجاس، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 5، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص ص 241-242.

[3]- عيسى آيت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 261.

الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]. وقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد أخرى نجاحها وفاعليتها خاصة في مواجهة مشكلة البطالة، مما جعل الحكومة الجزائرية تتأكد من ضرورة التوسع في تطبيق هذا الإجراء وتوفير مختلف الإمكانيات والتسهيلات له[2].

الفرع الثالث: برامج التشغيل المؤقت

وتتمثل في:

أولا: البرنامج الخاص بأشغال ذات منفعة عمومية

تم الشروع في إنشاء الأنشطة ذات المنفعة العامة بدعم من البنك اللعالمي منذ أكتوبر 1994، موجه للأسر التي لا تملك أي مصدر للدخل، وذلك عن طريق تقديم منحة أو تعويض يقدر ب 3000 دج للبطالين مقابل القيام بأنشطة عمومية ذات منفعة عامة ولصالح البلديات، هذه المنحة يستفيد منها شخص واحد فقط من الأسرة. للإشارة فإن هذا البرنامج لا يعني توفير منصب شغل وإنما مناصب إنتظار للوافدين الجدد لسوق العمل[3].

ثانيا: برنامج عقود ما قبل التشغيل

هذه العقود هي موجهة إلى الجامعيين والتقنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة وتهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة الكافية لإدماجهم في سوق العمل، إذ تم توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل 5200 شاب خلال سنة 2003، لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد انتهاء مدة التشغيل[4].

---

[1]- فاطمة بن العايش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 6، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 133.

[2]- فاطمة بن العايش، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[3]- ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 78.

[4]- الجودي صاطوري، لطيفة بهلول، **أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15-2011/11/16، ص 11.

المطلب الرابع: تطور معدلات البطالة في الجزائر

نظرا لما لظاهرة البطالة من تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للمجتمع؛ فقد حظيت باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، والجدول التالي يوضح لنا تطورات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

الجدول رقم 1: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل %	19.76	20.26	21.37	23.15	24.36	28.11	27.99	27.96
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل %	28.02	29.29	29.5	27.31	25.66	23.72	17.66	15.27
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل %	12.51	13.79	11.33	10.17	9.96	9.97	11	9.83
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-	-
المعدل %	10.6	11.76	10.50	12	11.89	11.81	-	-

المصدر:

- **تقارير بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz**
- **الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz**

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى (1990-2000): عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقل من 19.76% عام 1990 إلى 29.77% عام 2000، ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات وخصخصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية

التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض إلى قبول جملة من الشروط المملاة من هذا الأخير[1].

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي ونحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالة الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة[2].

المرحلة الثانية (2001-2019): في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية[3]، وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة. إضافة إلى هذه البرامج والمخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل[4].

ومن بين هذه الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة نجد: برنامج تشغيل الشباب، جهاز الإدماج المهني للشباب، عقود ما قبل التشغيل...إلخ[5].

---

[1]- نور الدين بوالكور، **قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، العدد 1، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2020، ص ص 175-176.

[2]- المرجع نفسه، ص 176.

[3]- رشيدة زاوية، محمد الصديق سقاي، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد 6، المركز الجامعي لغليزان، الجزائر، 2020، ص 33.

[4]- سليمان كعوان، **تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017، ص ص 148-149.

[5]- المرجع نفسه، ص 149.

الشكل رقم (7): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

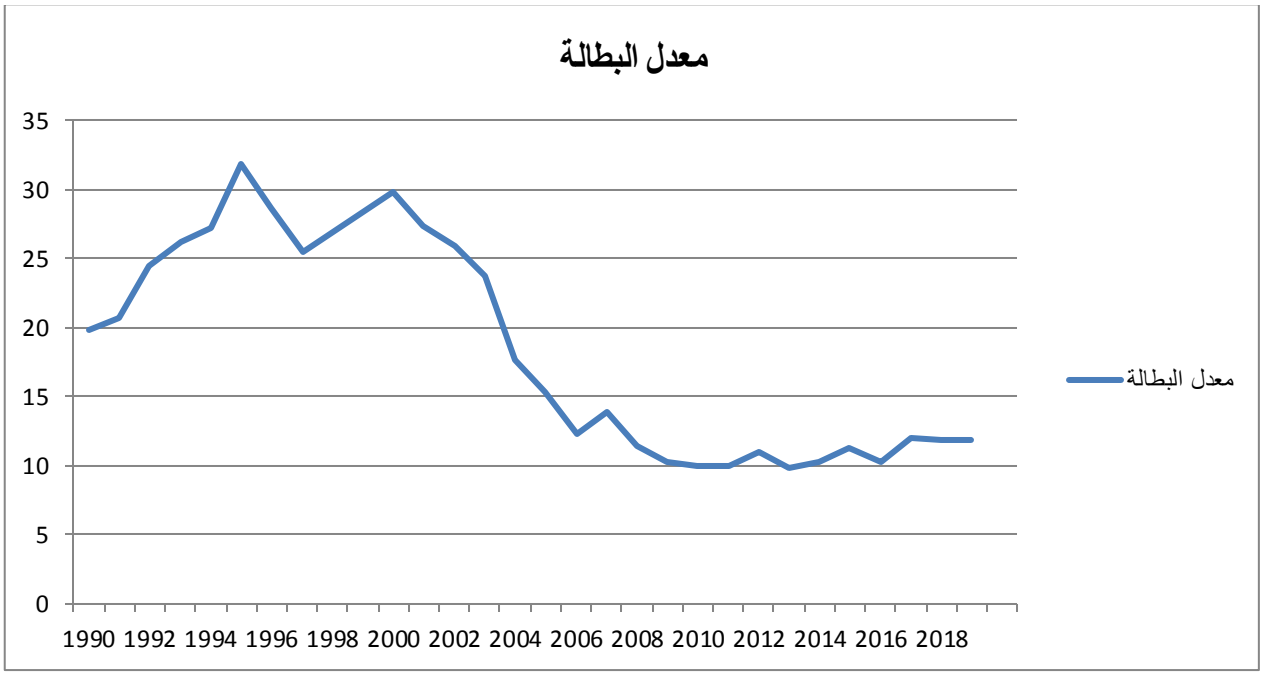

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج (Excel-2007)

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر، حيث سنتناول في المطلب الأول أهم المؤشرات التي يتم قياس التضخم بها في الجزائر، أما في المطلب الثاني سنقدم أهم الأسباب المؤدية لارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، في حين سنخصص المطلب الثالث لتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر

إن قياس حركة الأسعار هو أبسط وأوضح المقاييس الدالة على وجود ضغوط تضخمية في أي اقتصاد، لهذا يكتسب كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي الضمني للناتج الداخلي الخام أهمية كبيرة في هذا الخصوص، وسنتطرق فيما يلي لواقع هذه المؤشرات في الجزائر.

الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

عندما نريد قياس تأثير التضخم على دخل أسرة معينة، حينئذ يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر الوسائل استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة

نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة، وتشمل هذه السلة الممثلة للسلع والخدمات والخبز والسكن والخدمات الطبية وغيرها من السلع بالكميات التي تشتريها أغلب الأسر متوسطة الدخل[1].

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية. حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (IFS) بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشرة سنوات في بعض الأحيان[2].

في الجزائر يضم (CPI) ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 791 منتج بعدما كانت 261 منتج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، حيث يتم اختيار المواد بناءً على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء[3].

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، وأهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر وكذا حاجة المواطنين اليومية لها[4]. والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال فترة الدراسة:

---

[1]- كمال بن دقفل، **تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص 102.

[2]- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[3]- صلاح الدين يوسفي، فتيحة بلحاج، **دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020، ص 160.

[4]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الجدول رقم 2: تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)(2001=100)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
CPI	21.16	26.64	35.08	42.28	54.54	70.79	84.03	88.82
التغير%	17.9	25.87	31.67	20.52	29.04	29.78	18.69	5.73
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CPI	93.26	95.68	95.97	100	101.43	105.75	109.95	111.47
التغير%	4.95	2.66	0.34	4.20	1.43	4.26	4.97	1.38
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CPI	114.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11
التغير%	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-	-
CPI	164.77	172.65	182.80	208.60	213.60	221.1	-	-
التغير%	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	-	-

المصدر:

- **تقارير بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz**
- **بيانات الديوان الوطني للإحصاء https://www.ons.dz**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه[1]:

خلال الفترة (1990-2009)، ارتفع معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.9% سنة 1990 إلى 31.67% سنة 1992، ووصل إلى 29.04% و29.78% خلال سنتي 1994 و1995 على التوالي، ويمكن إرجاع الارتفاع إلى الانخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الضرر بمستويات الأسعار، التي مست المواد الغذائية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث أفريل 1994.

[1]- امحمد بن البار، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 128-129.

سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 1996-2000 انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة، حيث انتقل من 18.69% سنة 1996 إلى 5.70% سنة 1997، ويرجع هذا الانخفاض إلى انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية تقييدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى تخفيض المداخيل لاسيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول مشددة. واستمر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في التراجع حتى قاربت الصفر سنة 2000 (0.30%)، وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي: كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و1995 وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

وقد سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا سنة 2001 إذ بلغ حوالي 4.20%، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M2، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما خلال الفترة (2002-2009) فقد تميزت بارتفاع معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 1.43% سنة 2002 ليصل إلى 5.74% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وكذا ارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية، التوسع في السياسة المالية، وانطلاق برنامج دعم النمو.

كما سجل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91% في 2010، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، ليسجل أعلى معدل له منذ 1996 ليصل إلى 8.93% في 2012، ويفسر الارتفاع بالتوسع في النفقات الجارية للميزانية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم. وكثيرا ما كان يرجع عدم استقرار الأسعار خلال هذه المرحلة إلى رفع دعم الحكومة وإلى تحرير الأسعار بالنسبة لمجموع السلع والخدمات، وذلك بغية جعل الأسعار ترتفع بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعي من الحكومة.

أما خلال الفترة (2013-2019) فقد سجلت معدلات منخفضة لـ CPI مقارنة بالفترات السابقة نتيجة لسياسة التقشف التي انتهجتها الدول جراء الأزمة المالية العالمية[1].

ولا شك أن انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش

[1]- سليمان بودالي، عابد بشيكر، **تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص 14.

الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوي وسريع، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي[1].

الشكل رقم (8): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

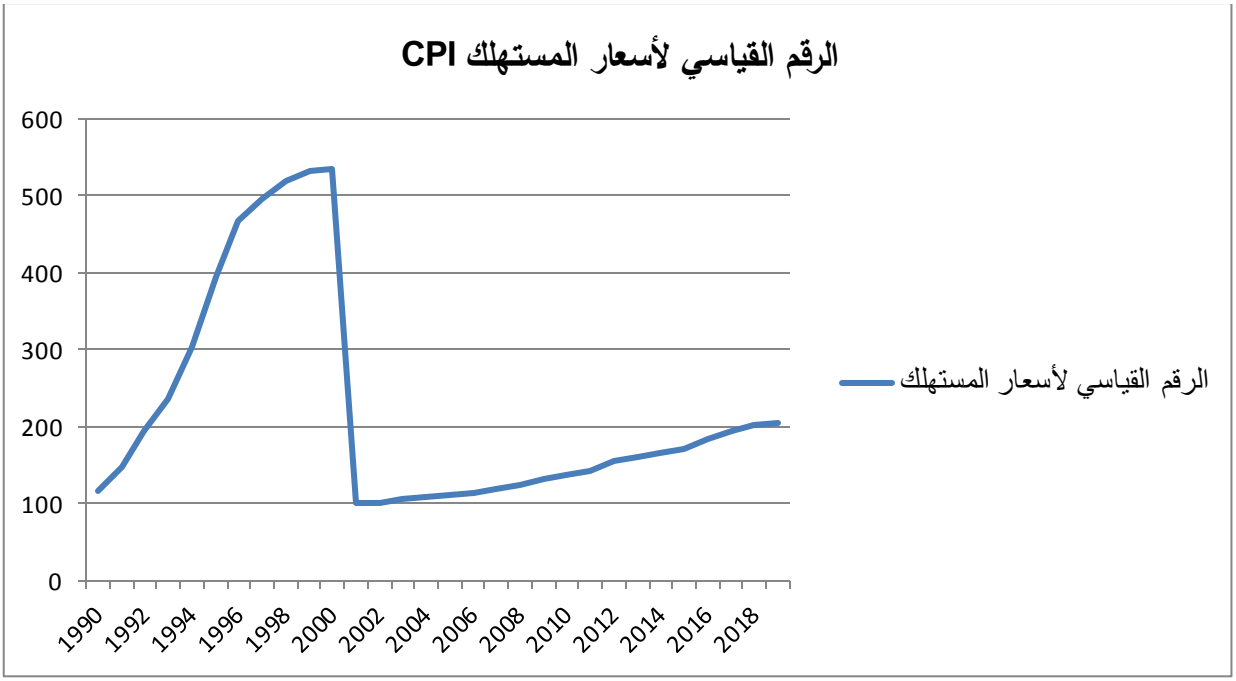

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج (Excel-2007)

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي (PGDP)

نجد عدة تسميات لهذا المقياس مثل: مخفض الناتج القومي أو مخفض الناتج المحلي ويتمثل في نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الحقيقية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2].

يحتوي هذا المؤشر خلافا للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطية، الإنتاجية والاستهلاكية النهائية[3]، ويحتوي كذلك على بعض الأسعار الصعبة

---

[1]- امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2]- عبد اللطيف حدادي، إلياس صالح، **السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 27، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2016، ص 221.

[3]- ساعد مرابط، **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 79.

القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات[1].

كما أنه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أمامنا مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الاستجوابات الميدانية، وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط[2].

وفيما يلي جدول يوضح تطور معدل النمو للرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم 3: تطور معدل النمو للرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل%	30.26	53.79	21.93	13.62	29.08	28.58	24.02	7
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل%	-3.13	10.86	22.68	-0.47	1.32	8.33	12.25	16.12
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل%	10.55	6.39	15.31	-11.16	16.12	18.23	7.46	-0.09
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-	-
المعدل%	-0.30	-6.45	1.55	6.39	7.06	-0.91	-	-

المصدر: بيانات البنك الدولي http://www.worldbank.org

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 [3]:

أن الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ارتفع بشكل متباين وغير منتظم خلال الفترة (1990-2019) وأحيانا سجل معدل نمو سالب، فقد تميز بمعدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (1990-1996)

[1]- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 123-124.

[3]- حميد عزري، رابح خوني، **تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص 452.

ويعود هذا الارتفاع إلى التضخم الجامح الذي عرفته الجزائر خلال عقد التسعينات نتيجة لإلغاء الرقابة على معظم أسعار السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى لسياسة التوسع النقدي في تلك المرحلة، وابتداءً من سنة 1997 عرف المؤشر الضمني معدلات نمو معقولة كنتيجة للسياسة الصارمة في مراقبة تطور الكتلة النقدية، لتبدأ في الارتفاع مجددا مع بداية الألفية الثانية مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، ذلك أن المؤشر الضمني يحتوي على أسعار السلع الإنتاجية، وكذا أسعار البترول، هذا الأمر استمر إلى غاية سنة 2009 حيث انخفض المؤشر بنسبة 11.19 % نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وباعتبار أن معظم الصادرات مقومة بالدولار، ومعظم الواردات مقومة بالأورو، فإن الفارق كلف الخزينة مبالغ كبيرة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014، تراجعت مداخيل الجزائر من المحروقات التي تشكل 98 % من صادراتها الإجمالية، ما أدى إلى تراجع المؤشر الضمني ليسجل معدلات نمو سالبة سنتي 2014 و2015، مع تحسن طفيف سنوات 2016، 2017 و2018.

الشكل رقم (9): تطور معدل نمو الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)

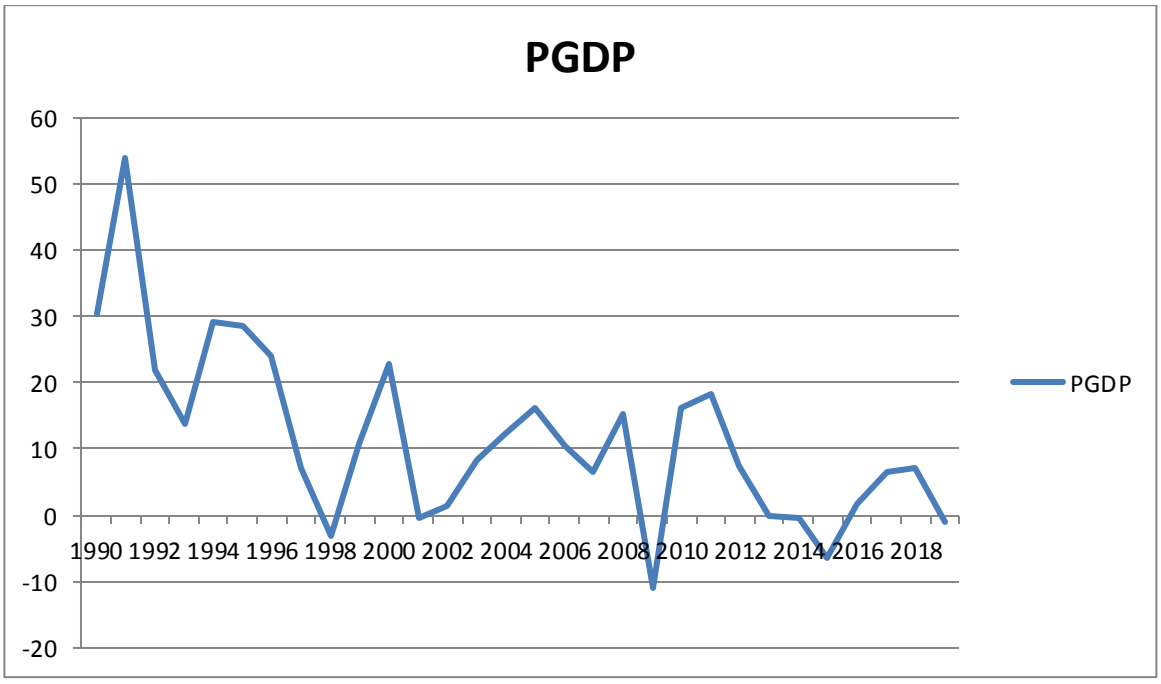

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3) باستخدام برنامج (Excel-2007)

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

تتعدد وتتنوع الأسباب المحدثة للتضخم في الجزائر نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بتبعيته للعالم الخارجي بالإضافة إلى كونه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على المداخيل البترولية، وهو ما يسبب اختلالات مالية ونقدية داخلية، وفيما يلي سنقدم أهم الأسباب المؤدية لحدوث ضغوط تضخمية في الجزائر.

الفرع الأول: توسع الإنفاق الكلي في الجزائر

من بين أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة (الإنفاق الكلي المحلي). في هذا الإطار يشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما يتطلب فترات تأخير[1].

الفرع الثاني: الإفراط في الإصدار النقدي

تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع[2].

الفرع الثالث: التضخم المستورد إلى الجزائر

إن هذا المصدر الخارجي هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من حيث أن هذين العاملين عرضا السياسات الاقتصادية الداخلية الجزائرية للتأثر

---

[1]- فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007، ص 217.

[2]- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 129.

بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية. وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، حيث نلاحظ أن الجزائر مثلا تعتمد بأكثر من ربع على المنتجات الفرنسية، كونها مستعمر قديم لها، كما أن فرنسا تعتبر أول دولة موردة للجزائر في العالم، وعلى الرغم من بروز منتجات أخرى في دول أخرى (مثل أسيا) منافسة للسلع والخدمات الفرنسية من ناحية الجودة والسعر بشكل كبير، إلا أن المستورد الجزائري مازال يفضل دائما السلع الفرنسية لعدة اعتبارات، منها العوامل الثقافية، قرب المسافة ومشاكل التموين بقطع الغيار. فأسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج[1].

وعلى اعتبار أن الجزائر بلد يعتمد في صادراته على منتج واحد وهو البترول، في حين أنه يستورد معظم السلع الأخرى، فقد شكل ذلك قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات[2].

المطلب الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر

يعتبر استقرار الأسعار من أهم الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها لذا اتخذت عدة إجراءات تخص السياستان النقدية والمالية للتخفيف من التضخم والتحكم فيه.

الفرع الأول: السياسة النقدية للحد من التضخم

من الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر للحد من التضخم ما يلي:

أولا: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم أهم أداة في يد السلطات النقدية، يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، ولقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط عمليات إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، وأيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 نص

[1]- سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 242.

[2]- لامية بوحصان، **محاولة التوقع بمعدلات التضخم باستخدام نماذج السلاسل الزمنية -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008-2009، ص 148.

على إمكانية قيام بنك الجزائر بهذه العملية، أما الشروط والكيفيات فيحددها النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض[1].

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من 6 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض، على ألا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة. إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 45 منه. وتجدر الإشارة إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية سنة 1996، وشملت مبلغا قدرة 4 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94 % بغرض التخفيض من معدلات التضخم[2].

ثالثا: معدل الاحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية. إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى البنك[3].

الفرع الثاني: السياسة المالية للحد من التضخم

لقد كانت السياسة المالية مصدرا للضغوط التضخمية عندما شكلت النفقات العامة فائضا تم تمويله عن طريق الاقتراض المصرفي الداخلي والخارجي، ومن ثم كانت النقطة المركزية في برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي التي باشرتها السلطات هي التخفيض من سرعة نمو الإنفاق العام ووضع إجراءات لتحسين وضعية

[1]- امحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2]- مبارك بوعشة، سمية بلقاسمي، **السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 325.

[3]- سمية بالقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

ميزانية الدولة كتخفيض الدعم المالي وتحرير الأسعار، وهي كلها إجراءات تهدف إلى التحكم في نمو الطلب الكلي والتقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاعتماد التدريجي على اقتصاد السوق. ولقد تم تقليص النفقات الجارية بضبط المرتبات والأجور وتخفيف أعبائها مع التحكم في أعداد العمالة وتجميد مرتبات الوظيفة العمومية، أو السعي على الأقل من أجل تفادي مواكبتها لارتفاع الأسعار وهي إحدى وسائل وقف تغذية اللولب أجور/ تضخم، كما تم اعتماد إلغاء إعانة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ودعمها كهدف لترشيد النفقات مع العلم أن تحرير الأسعار هو الهدف الأكبر للتصحيح الهيكلي، كما ساهم صندوق ضبط موارد الميزانية الذي تم إنشاؤه يوم 2000/06/27 بامتصاص الفائض المتأتي من إيرادات الجباية البترولية لغرض تسوية أي عجز طارئ في الميزانية العامة للدولة عند حدوث الصدمات الخارجية، كما تستعمل موارده في تسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية وهو ما يساهم بدوره في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي[1].

المطلب الرابع: تطور معدلات التضخم في الجزائر

نظرا لما لظاهرة التضخم من نتائج سلبية على الاقتصاد أهمها إضعاف وتيرة النمو الاقتصادي؛ سنحاول من خلال الجدول التالي تسليط الضوء على تطور معدلات التضخم في الجزائر وتحليل التذبذبات التي مرت بها خلال فترة الدراسة.

[1]- صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص ص 77، 78.

الجدول رقم 4: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المعدل %	16.6	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل %	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل %	2.5	3.5	4.8	5.7	3.9	4.5	8.5	3.3
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-	-
المعدل %	2.9	4.8	5.9	5.6	4.3	1.9	-	-

المصدر:

- بيانات البنك الدولي http://www.worldbank.org

- الديوان الوطني للإحصاء https://www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990-2019) حيث:

عرف معدل التضخم ارتفاع كبير وهذا من سنة 1990 إلى سنة 1995، وقد يرجع هذا الارتفاع في المعدلات التضخمية إلى انتقال الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة نحو الاقتصاد المفتوح، إلا أن هذه المعدلات انخفضت في الفترة ما بين (1997-2011) بشكل كبير حيث بلغ معدل التضخم سنة 2002 نسبة 1.4%، وقد يرجع هذا إلى اتخاذ الجزائر مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية، ثم بدأت ترتفع نسبيا حيث بلغت 8.5% سنة 2012، ويرجع الخبراء هذا الارتفاع إلى زيادة المستوى العام للأجور بدون الزيادة الإنتاجية مما يرفع من معدلات الطلب على السلع وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تدني قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع قيمة المواد المستوردة وخاصة الاستهلاكية منها[1].

وخلال الفترة (2015-2019) وهي الفترة التي أعقبت انهيار أسعار النفط في جوان 2014، ارتفعت معدلات التضخم لتبلغ 4.8% سنة 2015، 5.9% سنة 2016، كنتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري والسماح بانخفاض قيمة الدينار بنسبة 25% بغرض الحد من الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية، فمع تسارع تآكل احتياطات النقد الأجنبي لجأت الحكومة إلى الحل الأسوأ وهو تخفيض قيمة الدينار إداريا، ما شكل

[1]- سومية شاهيناز طالب، مرجع سبق ذكره، ص 113.

ضربة لمدخرات الجزائريين وقدرتهم الشرائية وكبدهم خسائر جمة قبل أن يتقرر اللجوء إلى قرار أكثر خطورة من تخفيض الدينار إداريا وهو قرار الترخيص لبنك الجزائر بطباعة النقود (طباعة ما يعادل 40 مليار دولار في أقل من عام). لينخفض بعدها معدل التضخم من 5.6% سنة 2017 في ظرف اتسم بارتفاع عالي نسبيا للتوسع النقدي (+8.4%)[1].

وقد عرفت معدلات التضخم تراجعا طفيفا في الفترة 2017-2019 رغم أن هذه الفترة عرفت فيها الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في مقدمتها استخدام التمويل الإسلامي، واللجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة إلى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها أو حتى لعجز[2].

الشكل رقم (10): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

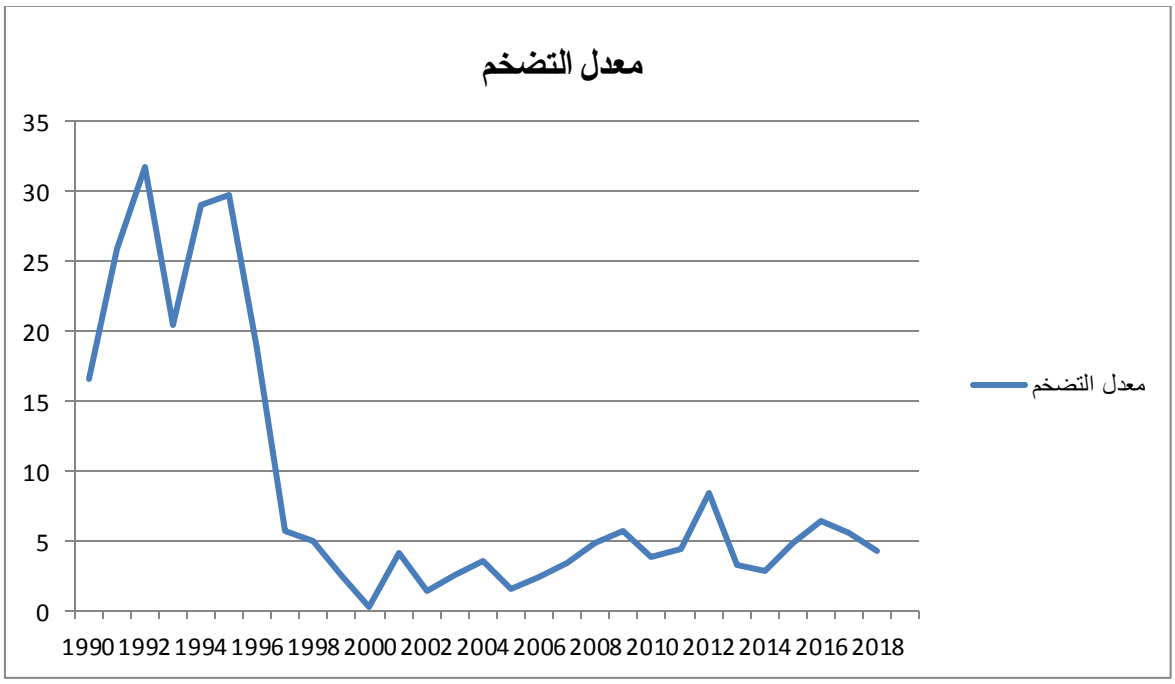

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4) باستخدام برنامج (Excel-2007)

[1]- نادية العقون، سامية مقعاش، **قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2020، ص 68.

[2]- أحمد ضيف، نور الدين شادي، **سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثرها بالتمويل غير التقليدي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 157.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري

بعد التطرق إلى واقع كل من البطالة والتضخم في الجزائر سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية اختبار العلاقة بينهما خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى سنة 2019، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي من شأنها شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية للدراسة.

المطلب الأول: تحديد النموذج القياسي للعلاقة بين البطالة والتضخم في إطار منحنى فيليبس

سنقوم فيما يلي بتعيين وصياغة النموذج محل الدراسة في صورة رياضية حتى يتسنى لنا فيما بعد قياس معاملاته باستخدام الطرق القياسية.

الفرع الأول: نموذج العلاقة غير الخطية بين متغيرين

يستخدم الانحدار غير الخطي البسيط في قياس علاقة غير خطية بين متغيرين أحدهما تابع Y والآخر مستقل X، ومن الممكن استخدام ما يسمى محولات بوكس-كوكس Box-Cox Transformations لتحديد الصيغ المختلفة التي يمكن أن تأخذها العلاقة غير الخطية البسيطة بين Y وX. ولتوضيح ذلك نفترض أن الصيغة العامة للعلاقة بين X وY كما يلي[1]:

$$\mathbf{Y\lambda 1} = \mathbf{a_0} + \mathbf{bX^{\lambda 2}} + \mathbf{u}$$

بحيث:

$$\mathbf{Y^{\lambda 1}} = \begin{cases} \frac{\mathbf{Y^{\lambda 1}-1}}{\boldsymbol{\lambda 1}} & \mathbf{for\ \lambda 1 \neq 0} \\ \mathbf{Ln\ Y} & \mathbf{for\ \lambda 1 = 0} \end{cases}$$

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2001، ص 223.

$$X^{\lambda 2} = \begin{cases} \frac{X^{\lambda 2}-1}{\lambda 2} & \text{for } \lambda 2 \neq 0 \\ \text{Ln } X & \text{for } \lambda 2 = 0 \end{cases}$$

ومن ثم فإن هناك حالات كثيرة تصف العلاقة بين X و Y وفقا للمحولين السابقين، فبالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما $\lambda 1 = \lambda 2 = 1$، وبتعويض القيمتين في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين X و Y تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a + bX + u$$

أما إذا كانت $\lambda 1 = 1$ و $\lambda 2 = -1$ فبالتعويض في محولي بوكس-كوكس نحصل على المعادلة السابقة في الصورة التالية والمسماة علاقة التحويل لمقلوب:

$$Y = a + b\left(\frac{1}{X}\right) + u \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ومع إهمال الحد العشوائي u يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث: $\frac{dY}{dX} = -\frac{b}{X^2}$.

ويمكن تقدير الصيغة (1) عن طريق القيام أولا بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث $X^* = 1\backslash X$، ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير:

$$\hat{b} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}}$$

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b}\bar{X}^*$$

ومن الأمثلة الاقتصادية التي تعبر صيغة التحويل لمقلوب عنها في هذه الحالة منحنى فيليبس الذي يعكس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة[1].

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 242.

الفرع الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة

لقياس العلاقة بين كل من البطالة والتضخم تعتبر صيغة التحويل لمقلوب هي الأنسب لتقدير العلاقة بين هذين المتغيرين، وفيما يلي إشارة إلى رموز المتغيرات المستخدمة في النموذج كما تنص نظرية فيليبس:

يتمثل المتغير التابع **Y** المراد تفسير سلوكه خلال فترة الدراسة في معدل البطالة ونرمز له بـ **UN**.

ويتمثل المتغير المستقل **X** في معدل التضخم ونرمز له بـ **INF**.

إذن مما سبق تأخذ الصيغة العامة لمنحنى فيليبس الشكل التالي:

$$\mathbf{UN^{\lambda 1} = a_0 + bINF^{\lambda 2} + u}$$

بحيث:

$$\mathbf{UN^{\lambda 1}} = \begin{cases} \dfrac{\mathbf{UN^{\lambda 1} - 1}}{\boldsymbol{\lambda 1}} & \mathbf{for\ \lambda 1 \neq 0} \\ \mathbf{Ln\ UN} & \mathbf{for\ \lambda 1 = 0} \end{cases}$$

$$\mathbf{INF^{\lambda 2}} = \begin{cases} \dfrac{\mathbf{INF^{\lambda 2} - 1}}{\boldsymbol{\lambda 2}} & \mathbf{for\ \lambda 2 \neq 0} \\ \mathbf{Ln\ INF} & \mathbf{for\ \lambda 2 = 0} \end{cases}$$

بالنسبة للعلاقة الخطية نجد أنها تحدث عندما $\boldsymbol{\lambda 1 = \lambda 2 = 1}$، وبتعويض القيمتين في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة بين **X** و**Y** تأخذ الصيغة التالية:

$$\mathbf{UN = a + bINF + u}$$

أما إذا كانت $\boldsymbol{\lambda 1 = 1}$ و$\boldsymbol{\lambda 2 = -1}$، فبالتعويض في محولي بوكس-كوكس نجد أن العلاقة (1) السابقة المسماة علاقة التحويل لمقلوب تأخذ الشكل الآتي:

$$\mathbf{UN = a + b\left(\frac{1}{INF}\right) + u} \quad \mathbf{.....(2)}$$

حيث أن:

a و**b** هي معلمات يطلب تقديرها.

وبإهمال الحد العشوائي **u** يتضح أن ميل هذه العلاقة متغير وليس ثابتا، ومن ثم فهي تعبر عن علاقة غير خطية حيث: $\mathbf{\frac{dUN}{dINF} = -\frac{b}{INF^2}}$.

ويمكن تقدير الصيغة (2) عن طريق القيام أولا بالحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل حيث:

$$INF^* = 1\backslash INF$$

ثم استخدام الصيغة التالية في التقدير:

$$\hat{b} = \frac{\sum UNINF^*}{\sum INF^{*2}}$$

$$\hat{a} = \overline{UN} - \hat{b}\overline{INF}^*$$

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة وبياناتها

سنقوم فيما يلي بعرض المتغيرات الداخلة في النموذج بالإضافة إلى مصادر جمع البيانات وأساليب معالجتها.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

بما أن منحنى فيليبس يدرس العلاقة العكسية بين كل من البطالة والتضخم فقد اعتمدنا في دراستنا على معدلات هذين المتغيرين، كما استعنا ببيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدراسة اتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم باعتبارها البيانات الأصلية التي يتم الاعتماد عليها لحساب معدل التضخم.

أولا: معدل البطالة (UN)

يعرف بأنه نسبة الذين يعانون من البطالة إلى حجم القوى العاملة[1].

ثانيا: معدل التضخم (INF)

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، ويمكن حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية: المستوى العام للأسعار في السنة الحالية – المستوى العام للأسعار في السنة السابقة / على المستوى العام للأسعار في السنة السابقة X 100[2].

[1] – إبراهيم المصري، **النظريات الاقتصادية (كلي)**، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 2، 2017، ص 222.

[2] – محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 2007، ص 154.

ثالثا: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

هو أكثر الوسائل استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في سنة سابقة[1].

الفرع الثاني: بيانات الدراسة وإجراءاتها

بعد عرض متغيرات الدراسة سنعرض مصادر البيانات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى الأساليب القياسية والإحصائية المستخدمة لمعالجة هذه البيانات للحصول على تقدير للعلاقة بين المتغيرين (البطالة والتضخم) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

أولا: مصادر جمع البيانات

اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في البيانات الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي للفترة (1990-2019)، حيث تم أخذ القيم بالنسبة المئوية، وقد تم قياس التضخم من خلال تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسلع والخدمات خلال فترة الدراسة.

ثانيا: معالجة بيانات النموذج

من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل موضوع الدراسة؛ اعتمدنا على المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، بحيث استعنا بالأساليب الإحصائية والقياسية المتمثلة فيما يلي:

- البرنامج الإحصائي (EVIEWS 10)؛
- المقاييس الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي؛
- برنامج (Excel-2007).

[1]- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون طبعة، 1988، ص 214.

المطلب الثالث: تحليل نتائج تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال للفترة (1990-2019)

لتقدير معلمتي معادلة منحنى فيليبس في الجزائر قمنا كخطوة أولى بدراسة الارتباط بين المتغيرين، ثم القيام بحسابات منحنى فيليبس في الجزائر.

الفرع الأول: الارتباط بين المتغيرين

يتيح معامل الارتباط تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وقد قمنا بحسابه باستخدام بيانات البطالة والرقم القياسي لأسعار المستهلك باعتبار أن معدل التغير في هذا الأخير يعبر عن معدل التضخم، وذلك بالاعتماد على برنامج (EVIEWS 10) وباستخدام التطبيق Correlation فتحصلنا على النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: معامل الارتباط بين معدل البطالة والرقم القياسي لأسعار المستهلك

	UN	CPI
UN	1	-0.603802
CPI	-0.603802	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (1) و(2) وباستخدام برنامج (Eviews 10)

حسب الجدول فإن قيمة معامل الارتباط هي:

$$R^*_{UN\ CPI} = -0.0603802$$

أي أن العلاقة بين متغيرات الدراسة علاقة عكسية، إذن يتحقق منحنى فيليبس للفترة (1990-2019) في الجزائر، والصيغة الملائمة لتقدير هذه العلاقة هي صيغة التحويل لمقلوب السابقة.

الفرع الثاني: حسابات منحنى فيليبس في الجزائر للفترة (1990-2019)

يوضح الجدول الموالي الحسابات اللازمة للتقدير:

الجدول رقم 6: حسابات منحنى فيليبس في الجزائر للفترة (1990-2019)

year	UN	INF	INF*=1/INF	$un=UN-\overline{UN}$	$inf^*=INF^*-\overline{INF}^*$	un inf*	inf^{*2}
1990	19,76	16,6	0,0602	1,543	-0,2818	-0,4348	0,0794
1991	20,26	25,9	0,0386	2,043	-0,3034	-0,62	0,0921
1992	21,37	31,7	0,0315	3,153	-0,3105	-0,9791	0,0964

1993	23,15	20,5	0,0487	4,933	-0,2933	-1,4469	0,086
1994	24,36	29	0,0344	6,143	-0,3076	-1,8896	0,0946
1995	28,11	29,8	0,0335	9,893	-0,3085	-3,0523	0,0951
1996	27,99	18,7	0,0534	9,773	-0,2886	-2,8206	0,0832
1997	27,96	5,7	0,1754	9,743	-0,1666	-1,6237	0,0277
1998	28,02	5	0,2	9,803	-0,142	-1,3929	0,0201
1999	29,29	2,6	0,3846	11,073	0,0425	0,4708	0,0018
2000	29,5	0,3	3,3333	11,283	2,9912	33,75	8,9475
2001	27,31	4,2	0,238	9,093	-0,1039	-0,9456	0,0108
2002	25,66	1,4	0,7142	7,443	0,3721	2,7702	0,1385
2003	23,72	2,6	0,3846	5,503	0,0425	0,234	0,0018
2004	17,66	3,6	0,2777	-0,557	-0,0643	0,0358	0,0041
2005	15,27	1,6	0,625	-2,947	0,2829	-0,8337	0,08
2006	12,51	2,5	0,4	-5,707	0,0579	-0,3304	0,0033
2007	13,79	3,5	0,2857	-4,427	-0,0563	0,2495	0,0031
2008	11,33	4,8	0,2083	-6,887	-0,1337	0,9211	0,0178
2009	10,17	5,7	0,1754	-8,047	-0,1666	1,341	0,0277
2010	9,96	3,9	0,2564	-8,257	-0,0856	0,7074	0,0073
2011	9,97	4,5	0,2222	-8,247	-0,1198	0,9885	0,0143
2012	11	8,5	0,1176	-7,217	-0,2244	1,6198	0,0503
2013	9,83	3,3	0,303	-8,387	-0,039	0,3276	0,0015
2014	10,6	2,9	0,3448	-7,617	0,0027	-0,0208	7E-06
2015	11,76	4,8	0,2083	-6,457	-0,1337	0,8636	0,0179
2016	10,5	5,9	0,1694	-7,717	-0,1726	1,3319	0,0297
2017	12	5,6	0,1785	-6,217	-0,1635	1,0166	0,0267
2018	11,89	4,3	0,2325	-6,327	-0,1095	0,693	0,0119
2019	11,81	1,9	0,5263	-6,407	-0,1842	-1,1803	0,0339
Sum	546,5	261,3	10,2627			29,7504	10,1059
Average	18,217	8,71	0,342				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين 1 و4 وباستخدام برنامج (Excel-2007)

$$\overline{\mathbf{UN}} = \frac{\sum \mathbf{UN}}{\mathbf{n}} = \frac{546.5}{30} = 18.22$$

$$\overline{\mathbf{INF}} = \frac{\sum \mathbf{INF}}{\mathbf{n}} = \frac{261.3}{30} = 8.71$$

$$\hat{\mathbf{b}} = \frac{\sum \mathbf{UNINF}^*}{\sum \mathbf{INF}^{*2}} = \frac{29.7504}{10.1059} = 2.9439$$

$$\hat{\mathbf{a}} = \overline{\mathbf{UN}} - \hat{\mathbf{b}}\overline{\mathbf{INF}}^* = 18.217 - (2.9439 \text{ X } 0.342) = 17.21$$

ومنه فإن الدالة المقدرة كما يلي:

$$\mathbf{UN} = \mathbf{17.21} + \mathbf{2.9439}\left(\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{INF}}\right)$$

وهي تمثل تقدير لدالة منحنى فيليبس في الجزائر للفترة (1990–2019).

ويمكن حساب ميل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كالتالي:

$$\frac{\mathbf{dUN}}{\mathbf{dINF}} = -\frac{\mathbf{b}}{\mathbf{INF^2}} = -\frac{\mathbf{b}}{\overline{\mathbf{INF}}^{\mathbf{2}}} = -\frac{2.9439}{(8.71)^2} = -0.0388$$

أما مرونة البطالة بالنسبة للتضخم فتحسب كما يلي:

$$\mathbf{E_{UN\ INF}} = \frac{-\hat{\mathbf{b}}}{\overline{\mathbf{UN}}\ \overline{\mathbf{INF}}} = \frac{-2.9439}{18.217 \times 8.71} = -0.0185$$

الفرع الثالث: تفسير النتائج

أولا: العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2019) هي علاقة عكسية.

ثانيا: يمكن تطبيق منحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (1990–2019) وبالتالي تم التوصل إلى ما يأتي من النتائج:

1– أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض معدل البطالة دونه في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990–2019) مهما ارتفع معدل التضخم هو 17.21%.

2– أن الانخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.0388 نقطة في المتوسط يصاحبه زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة.

3– مرونة البطالة للتضخم هي 0.0185– وهو ما يعني أن الانخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.0185 % في المتوسط يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 1%.

الشكل رقم (11): البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

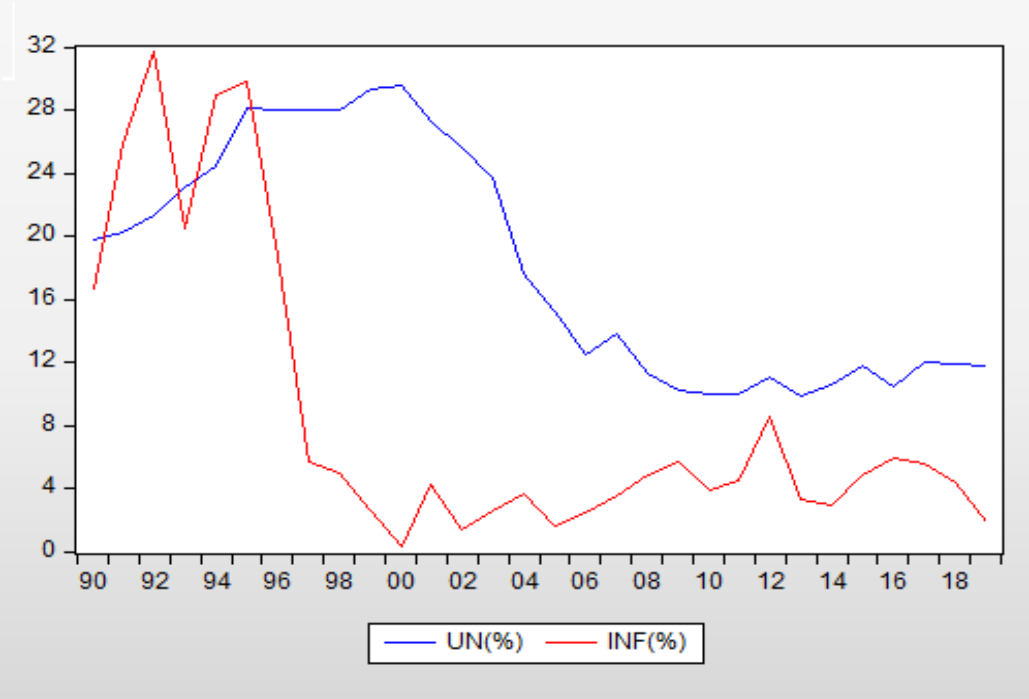

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين 1 و4 وباستخدام برنامج (Eviews 10)

إن نتائج الدراسة القياسية أوضحت أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) تأخذ اتجاها عكسيا وتتوافق مع حالة منحنى فيليبس، إلا أن الشكل أعلاه يوضح تذبذبا في هذه العلاقة حيث أن هذه الأخيرة تأخذ اتجاها طرديا خلال الفترة (1990-1995) وهو ما يتعارض مع المنطلقات النظرية والميدانية ويؤكد تعايش ظاهرتي البطالة والتضخم معا فيما يعرف بالركود التضخمي، إذ صاحب ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعا في معدلات التضخم وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفترة مثلت أصعب الفترات التي عاشها الاقتصاد الجزائري خاصة عدم الاستقرار السياسي الذي تعود جذوره لأحداث أكتوبر 1988. كما يتضح من خلال الشكل رقم (11) أن العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر تأخذ اتجاها عكسيا بما يتوافق مع منحنى فيليبس ابتداء من سنة 1996 حتى سنة 2009، إلا أنها لا تأخذ اتجاها معينا في السنوات الأخرى.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل للوقوف على واقع ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ومحاولة قياس وتحليل العلاقة بينهما، بحيث تناولنا في المبحث الأول أهم المفاهيم التي تخص البطالة والتشغيل في نظام المعلومات الجزائرية وأسباب حدوث الارتفاع والانخفاض في معدلات البطالة والتي قسمت إلى أسباب ناتجة من اتجاهات الدولة وأخرى خارجة عن سيطرة الدولة منها: الاختلالات الهيكلية، قوانين العمل وتشريعاته وانخفاض أسعار المحروقات. كما تطرقنا إلى الآليات التي اعتمدتها الجزائر للحد من البطالة أو التقليل من آثارها مثل برنامج عقود ما قبل التشغيل، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وغيرها من البرامج التي لم تأتي بالنتائج المطلوبة نظرا لأن المناصب التي يتم توفيرها غير دائمة. وقد اتضح لنا أن معدلات البطالة خلال فترة الدراسة اتسمت بالتذبذب من فترة لأخرى وهذا راجع إلى الكم الهائل من الأحداث والتغيرات التي عاشها الاقتصاد الجزائري.

وبتسليطنا الضوء على ظاهرة التضخم فقد خلصنا إلى أن أهم مؤشرين لقياس التضخم في الجزائر هما الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي، كما تبين لنا أن أهم أسباب التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي وانتقال التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بالتضخم المستورد. وللحد من هذه الظاهرة اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات كمعدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة.

وبعد تحليل تطور كلا الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري قمنا بدراسة منحنى فيليبس خلال الفترة (1990-2019) وذلك باستخدام برنامج Eviews 10 لحساب معامل الارتباط الذي كان سالبا والاستعانة ببرنامج Excel-2007 لتقدير دالة منحنى فيليبس فتوصلنا إلى وجود علاقة عكسية غير خطية بين البطالة والتضخم في الجزائر بمعنى تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

خـاتمــة

خاتمــة

كانت البطالة والتضخم ولا تزالان من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاديات النامية عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا، وذلك لآثارها السلبية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، لذلك تسعى الدول جاهدة لإيجاد الحلول الملائمة للتقليل من هاتين الظاهرتين، ولقد استهدفت دراستنا استعراضا تحليليا لتطورات البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) وتقدير العلاقة بينهما ومعرفة اتجاهها وفقا لمنحنى فيليبس، وعليه كانت إشكالية دراستنا تدور حول طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات

من خلال ما تقدم في البحث تم اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- بالنسبة للفرضية الأولى فقد اتفق كل من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي على عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، أما الاقتصادي فيليبس فقد توصل إلى وجود علاقة عكسية بينهما وهو ما يثبت صحة الفرضية.
- كما توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الثانية القائلة (عرفت كل من البطالة والتضخم في الجزائر تقلبات من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1990-2019) وهي فترة ليست بالوجيزة بالنظر إلى الكم الهائل من التغيرات والأحداث التي عاشها الاقتصاد الجزائري.
- وبالنسبة للفرضية الثالثة فقد اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات للحد من ظاهرتي البطالة والتضخم تمثلت في إحداث أجهزة خاصة بعملية التشغيل واستخدام أدوات السياسة النقدية كمعدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري، كما وضعت مجموعة من الإصلاحات للتخفيض من سرعة نمو الإنفاق وتحسين وضعية ميزانية الدولة وهو ما يثبت صحة الفرضية.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرابعة التي تنص على إمكانية تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث خلصت الدراسة التطبيقية إلى أنه هنالك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر وفق منحنى فيليبس خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة

خلص البحث إلى النتائج التالية:

- اختلف تفسير البطالة باختلاف هيكل الاقتصاديات، بحيث اتفق الكلاسيك والنيوكلاسيك على أن سوق العمل في حالة توازن دائم ولا وجود للبطالة الاختيارية، أما النظرية الكينزية فقد أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناتجة عن نقص الطلب الفعال، كما أرجعت نظرية البحث عن العمل البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل.
- ينشأ التضخم وفقا لنظرية كمية النقود إلى الإفراط في عرض النقود، وذلك لأن زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، كما يرى كينز أن التضخم يصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي مما يوضح أهمية العرض النقدي في تفسير التضخم.

- من أهم أسباب البطالة في الجزائر انخفاض أسعار المحروقات، تدهور شروط التبادل التجاري الدولي، عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل، النزوح الريفي والهجرة الداخلية، والتشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.
- يحدث التضخم في الجزائر نتيجة للسياسات التوسعية في الاستهلاك، ارتفاع التكاليف الإنتاجية، تفرد الاقتصاد الجزائري بنوع وحيد من الصادرات وهو الصادرات البترولية، وانتقال التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني أو ما يعرف بالتضخم المستورد.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ما يعني تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

المقترحات

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نرى أنها مناسبة للحد من البطالة والتضخم في الجزائر:

- التقليل من الاعتماد على النفط وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- زيادة التوظيف في المؤسسات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص، وزيادة الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية كثيفة العمل.
- تفعيل القطاع الإنتاجي بغرض سد النقص في الإنتاج المحلي بدلا من الاعتماد على الاستيراد الخارجي المؤدي للتضخم.
- استغلال الخبرات الاقتصادية في المجتمع الجزائري وذلك من أجل رسم سياسة اقتصادية واضحة في تنمية الاقتصاد الجزائري.
- توحيد مصادر الإحصائيات بإسنادها لهيئة رسمية واحدة، وذلك للحصول على معطيات دقيقة وقريبة من الواقع يتم استخدامها في الدراسات القياسية لوضع السياسات الصحيحة.

آفاق البحث

اتضح لنا من خلال الخوض في غمار هذا الموضوع أن هناك جوانب هامة تستحق أن تنال نصيبا من البحث والتحليل في المستقبل، من بينها:

- العلاقة بين الإنتاجية والأجور وأثرها على الاقتصاد الجزائري.
- التمويل غير التقليدي وأثره على البطالة والتضخم في الجزائر.
- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل.
- أسباب عدم تنويع صادرات الاقتصاد الجزائري واعتماده على صادرات المحروقات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

1- إبراهيم المصري، **النظريات الاقتصادية (كلي)**، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 2، 2017.

2- أحمد حامد محمد السيد، إبراهيم جابر السيد، **مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك**، دار الجديد للنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2020.

3- أحمد سليمان خصاونة، **اقتصاديات العمل والبطالة حالة الأردن (1973-2009)**، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2015.

4- أحمد محمد مندور وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، الناشر قسم الاقتصاد -كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2006.

5- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط 1، 2007.

6- أكرم حداد، مشهور هذول، **النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2005.

7- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون طبعة، 1988.

8- حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 5، 2016.

9- خالد محمد الزواوي، **البطالة في العالم العربي المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، مصر، ط 1، 160.

10- خالد واصف الوزني، حسين أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 10، 2009.

11- رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2013.

12- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، الكويت، بدون طبعة، 1998.

13- سعود جايد مشكور، محمد حسن رشم العتابي، **المعالجات المحاسبية للتضخم الاقتصادي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2020.

14- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010.

15- صالح أحمد علي جامع، **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، المكتبة الوطنية للنشر، السودان، ط 1، 2018.

16- صالح الخصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2000.

17- صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2009، ص 272.

18- ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي-**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4، 2009.

19- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2001.

20- عبد المطلب عبد الحميد، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات**، الدار الجامعية، مصر، ط 1، 2010.

21- عزت قناوي، **أساسيات في النقود والبنوك**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2005.

22- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية-تطبيقية)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، مصر، 2005.

23- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، دار الشهاب للنشر، مصر، ط 2، 1996.

24- لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014، ص 158.

25- محمد أحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2018.

26- محمد أحمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الأمين للنشر والتوزيع، اليمن، ط 1، 2012.

27- محمد طاقة، حسين عجلان، **اقتصاديات العمل**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2008.

28- محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العربية، مصر، بدون طبعة، 2018.

29- محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 1، 2014.

30- محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2019.

31- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 2007.

32- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل -التجربة الجزائرية-**، دار الحامد، الأردن، ط 1، 2009.

33- مصطفى رشدي شيحة، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، بدون طبعة، 1998.

34- مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2014.

35- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2010.
36- نبيل الروبي، **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ط 1، 2007.
37- نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ط 1، 2007.
38- نجلاء محمد بكر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، أكاديمية طيبة، مصر، بدون طبعة، 2000.
39- نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2007.
40- هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009.
41- وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2010.

✓ **الأطروحات والرسائل**

أ. **الأطروحات**

1- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
2- إسلام عبد الله علي حسن، **محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
3- امحمد بن البار، **أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
4- حبيب حمد مفضي الرواحنة، **ديناميكية التضخم في الأردن دراسة قياسية (2000-2001)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2011.
5- حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018.

6- حميد عزري، رابح خوني، **تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2020.

7- حميد مقراني، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

ب. الرسائل

1- ساعد مرابط، **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.

2- سعدية زايدي، **سياسات التشغيل في الجزائر (دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي)**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018-2019.

3- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الدراسات الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005-2006.

4- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التقنيات الكمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.

5- سومية شهيناز طالب، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

6- الصادق محي الدين محمد سليمان، **الآثار الاقتصادية للتضخم الهيكلي في السودان للفترة (1989-2007)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012.

7- صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.

8- عبد الجليل شليق، **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

9- عمر محمود عكاوي العبيدي، **فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق (1980-2007)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2009.

10- عيسى آيت عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

11- فتيحة مزارشي، **تحليل دور السياسة النقدية في ضبط معدل التضخم -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007.

12- فرح علي جسام الشمري، **دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة (1970-2006)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.

13- لامية بوحصان، **محاولة التوقع بمعدلات التضخم باستخدام نماذج السلاسل الزمنية -دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008-2009.

14- ليلى بن عاشور، **محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

15- محمد خليل البحيصي، **ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2018.

16- محمد مازن محمد الأسطل، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)** ، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.

17- مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة (2000-2015)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.

18- مليكة يحيات، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

19- مها محمد نافذ مشهور بهلول، **المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (1995-2012)**، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

20- نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

✓ **المجلات**

1- أحمد ضيف، نور الدين شادي، **سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثرها بالتمويل غير التقليدي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

2- أسيا زواد، **العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر (دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2001-2018)**، مجلة المالية والأسواق، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

3- حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر -دراسة العلاقة بين الظاهرتين- (1990-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.

4- رشيدة زاوية، محمد الصديق سقاي، **محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد 6، المركز الجامعي لغليزان، الجزائر، 2020.

5- زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **اختبار علاقة فيليبس في الاقتصاد الجزائري بتطبيق نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2016)**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 7، جامعة الواد، الجزائر، 2019.

6- سليمان بودالي، عابد بشيكر، **تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة (1990-2019)**، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.

7- سليمان كعوان، **تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 7، جامعة 20 أوث 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017.

8- سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

9- سهام عجاس، **واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 5، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

10- صلاح الدين يوسفي، فتيحة بلحاج، **دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020.

11- الطاهر جليط، **دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، جامعة جيجل، الجزائر، 2016.

12- عبد اللطيف حدادي، إلياس صالح، **السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 27، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2016.

13- علي سنوسي، محمد بن البارا، **العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 7، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الأردن، 2013.

14- عمير شلوفي، **العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2015**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2017.

15- فاطمة بن العايش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 6، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

16- كمال بن دقفل، **تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2020.

17- مبارك بوعشة، سمية بالقاسمي، **السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017.

18- محمد سلمان العاني، **تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة (2003-2006)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 4، جامعة واسط، العراق، 2011.

19- مصطفى حيمور، مجدوب وهراني، **دراسة العلاقة السببية بين معدلي التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام القياس الاقتصادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

20- ميلود وعيل، محمد هاني، **العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد 02، المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار، إيليزي، الجزائر، 2018.

21- نادية العقون، سامية مقعاش، **قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2020.

22- نادية علي عايد، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد، العراق، 2014.

23- نور الدين بوالكور، **تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار منحنى فيليبس**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

24- نور الدين بوالكور، **قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، العدد 1، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2020.

✓ **الملتقيات**

1- بلقاسم ماضي، آمال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار-عنابة، يوم 2011/09/20، الجزائر.

2- جمال بن السعدي، رضا زاوش، **البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15 و16 نوفمبر 2011، الجزائر.

3- الجودي صاطوري، لطيفة بهلول، **أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15-2011/11/16.

4- علي سنوسي، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب- الحلول- من خلال التطرق إلى تجارب دولية)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15 و16 نوفمبر 2011، الجزائر.

5- فريد بختي، عز الدين مخلوف، **التشغيل والبطالة في إستراتيجية نظام المعلومات الجزائري مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15-2011/11/16.

✓ **المواقع**

1- موقع البنك الدولي على الرابط: http://www.worldbank.org

2- موقع الديوان الوطني للإحصاء على الرابط: https://www.ons.dz

3- موقع بنك الجزائر على الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

✓ **المراجع باللغة الفرنسية**

a. Les articles

1- André Makutubu Balibwanabo, Oasis Kodila Tedika, **loi d'okun en république démocratique du Congo: évidence empiriques**, revue congolaise d'économie, volume 06, N° 01, Congo, 2011.

✓ **المراجع باللغة الانجليزية**

a. The articals

2- Kayode A Sajina and others, **the rising rate of unemployment in Nigeria: the socioeconomic and political implications**, global business and economic research journal, vol 3, N° 2, Nigeria, 2014.